القراءة للجميع
مكتبة الأسرة ٢٠١٠

سلسلة الفكر

ألف - باء
الليبرالية

من موسوعة ويكيبيديا

ترجمة : آمال كيلاني

ألف - باء

الليبرالية

من موسوعة ويكيبيديا

برعاية السيدة

سوزان مبارك

المشرف العام

د . محمد صابر عرب

تصميم الغلاف

د . مدحت منولى

الإشراف الفنى

ماجدة عبد العليم

على أبـو الخيـر

صبرى عبد الواحد

التنفيذ

الهيئة المصرية العامة للكتاب

الجهات المشاركة

جمعية الرعاية المتكاملة المركزية

وزارة الثقافـة

وزارة الإعـلام

وزارة التربية والتعليم

وزارة التنمية المحلية

المجلس القومى للشباب

وزارة التنمية الإقتصادية

ألف - باء

الليبرالية

من موسوعة ويكيبيديا

ترجمة : آمال كيلاني

ألف باء الليبرالية : من موسوعة ويكيبيريا

لوحة الغلاف من أعمال الفنان : ثروت البحر

ألف باء الليبرالية : من موسوعة ويكيبيريا/
ترجمة: آمال كيلانى . ـ ط ١ . ـ القاهرة: الهيئة
المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٠.
١٢٤ ص ؛ ٢٠ سم . (مكتبة الأسرة).
تدمك ٠ - ٤٩٢ - ٤٢١ - ٩٧٧ - ٩٧٨.
١ ـ الليبرالية
أ - كيلانى ، آمال (مترجم)

رقم الإيداع بدار الكتب ١٤٩١١/ ٢٠١٠

I.S.B.N 978-977-421-492 -0

ديوى ٣٢٠,٥١

توطئـة

مثل كل الأحلام الكبرى التى بزغت منها مشاريع عملاقة أدت إلى تطور مجتمعاتها، ولهذا أرسى **مهرجان القراءة للجميع** جذوره الراسخة فى الأرض المصرية منذ عشرين عامًا.. لقد انطلق أهم مشروع ثقافى فى العالم العربى عام ١٩٩٠ تحقيقًا لحلم السيدة الفاضلة **سوزان مبارك** راعية المهرجان، وصاحبة فكرته والتى دشنته آنذاك بافتتاح عشرات المكتبات فى جميع ربوع الوطن، وأطلقته فى سماء الواقع برؤية واضحة ومحددة تستند على الإيمان بأن الثقافة هى وسيلة الشعوب لتحقيق التقدم والتنمية بما لها من قدرة على تحويل المعارف المختلفة إلى سلوك متحضر، وإعلاء المُثل العليا، وقيم العمل والإنجاز، وإشاعة روح التسامح والحرية والسلام التى دعت إليها جميع الأديان، بهدف أن تُكوِّن ثقافة المجتمع بتأصيل عادة القراءة وحب المعرفة، لذا فإن وسيلة المعرفة الخالدة ستظل هى الكتاب الذى يسهم فى إرساء دعائم التنمية، وتحقيق التقدم العلمى المنشود.

لقد اتسعت روافد الحملة القومية **للقراءة للجميع** طوال الأعوام العشرين الماضية، وأصبحت تشكل فى مجملها دعوة حضارية للبناء الروحى والفكرى والوجدانى للإنسان المصرى نابعة من الإيمان العميق بأن الثقافة هى بكل المقاييس أفضل استثمار لبناء مجتمع المستقبل، وهى الجسر الرئيسى للشباب للحاق بركب الحضارة المعاصرة، بل تكاد تكون هى الوسيلة الوحيدة لنشر قيم العلم والتسامح والديمقراطية والسلام الاجتماعى والتطور الحضارى، وترسيخ قيم المواطنة وقيمة دور المرأة،

وتعزيز قيمة التجدد الثقافى والتفكير النقدى والحوار ومعرفة الآخر والتبادل والتواصل المجتمعى والدولى، وأيضًا إبراز تواصل الإبداع المصرى من خلال نشر الآثار الأدبية لـ «مختلف أجيال المبدعين».

ومنذ العام الرابع لمهرجان **القراءة للجميع**؛ أصبحت **مكتبة الأسرة** من أهم روافده، وقدمت طوال ستة عشر عامًا دون توقف ملايين النسخ بأسعار رمزية لإبداعات عظيمة لشباب المبدعين وكبار الكتاب الذين أثروا المشروع فكريًا وثقافيًا وعلميًا ودينيًا وتراثيًا وأدبيًا، كما قدمت الموسوعات الكبرى التى تُعتبر أعمدة هذه المكتبة، والتى شكلت مسيرة فكر النهضة فبعثت فى نفوس الشباب من جديد الإحساس بالفخر بما قدمته أمتهم من كنوز إبداعية ومعرفية وفكرية للبشرية، وأقامت جسرًا يصل بين ماضيهم وحاضرهم، ويصل بين حاضرهم ومستقبلهم، كما بعثت فيهم روح الانتماء القوى لهويتهم المصرية والعربية، ولما لا وقد أطلت عليهم مكتبة باذخة الثراء تتكئ على مؤلفات حضارة مصرية قديمة ما زالت قادرة على إدهاش العالم حتى هذه اللحظة بما احتوته من تقدم فنى وفكرى وعلمى وفلسفى وأدبى شكَّل فجر «ضمير الإنسانية» وحضارة إسلامية أنارت ظلمات أفلاك البشرية لحقب طويلة من الزمان، ووضع أعلامها بعض أعمدة الحضارة المعاصرة فى مجالات الطب والفلك والرياضيات والآداب!.

لهذا كله ستواصل **مكتبة الأسرة** هذا العام نشر رسالتها بالسعى قدمًا نحو تطوير أدائها، وتحقيق حلمها الأكبر بتكوين ثقافة المجتمع كله بأيسر السبل، والتأكد من اطلاعه على جميع ما أنتجته عبقرية الأمم ممثلة فى تراثها الأدبى والعلمى والفكرى المستنير.

مكتبة الأسرة

٢٠١٠

المحتويات

الموضـــــــوع	الصفحة
مقدمة	٩
تمهيد	١٥
الباب الأول: طبيعة الليبرالية وأصولها	١٧
أصل المصطلح واستخداماته التاريخية	١٩
الاتجاهات داخل الليبرالية	٢٠
تباين الليبرالية عما قبلها، وعما يعاصرها	٢٦
فلسفة الليبرالية الكلاسيكية	٢٨
الباب الثانى: تطور الفكر الليبرالى	٣١
أصول الفكر الليبرالى	٣٣
الليبرالية الثورية	٣٩
الخلافات داخل الليبرالية	٤٥
الحقوق الطبيعية مقابل مذهب المنفعة	٤٧
الحرب مقابل السلام	٤٧
الليبرالية والكساد الكبير	٤٨
الليبرالية مقابل الشمولية	٥٠
الليبرالية بعد الحرب العالمية الثانية	٥٣
أثر الليبرالية فى العالم الحديث	٥٦
الباب الثالث: الليبرالية المعاصرة	٥٩
نظرة عامة على الأوضاع السياسية	٦١
الانحرافات السياسية	٦٧
الانتقادات المقارنة	٦٨
الليبرالية المحافظة	٧١

الموضوع | الصفحة

نظرية العلاقات الدولية الليبرالية ٧١
الليبرالية الحديثة ٧٢
الليبرالية الأوردية ٧٤

الباب الرابع: الليبرالية الحديثة والليبرالية الأمريكية ٧٧

الليبرالية الحديثة ٧٩
الخلفية ٨١
تاريخ مختصر ٨٤
النظرية ٨٨
الممارسة ٩١
من هو الليبرالى الحديث؟ ٩٣
تعريفات بديلة لليبرالية الحديثة ٩٥
الليبرالية الأمريكية ٩٦
تاريخ الليبرالية الأمريكية ٩٧
الصفقة الجديدة ٩٧
الليبرالية الأمريكية أثناء الحرب الباردة ١٠٠
الإجماع الليبرالى ١٠٣
الليبراليون والحقوق المدنية ١٠٣
الليبرالية القديمة والمحافظون الجدد ١٠٥
الليبراليون وفيتنام ١٠٥
نيكسون والإجماع الليبرالى ١٠٧
نهاية الإجماع الليبرالى ١٠٩
فلسفة الليبرالية الأمريكية ١١٠
بعض المواقف المرتبطة بالليبرالية الأمريكية ١١١
الاستخدام السلبى لمصطلح «ليبرالى» ١١٣
المفكرون الليبراليون الأمريكيون ١١٧

مقدمة

الليبرالية تعنى التحررية . . .

التحررية من ماذا؟ . . . علينا قراءة هذا الكتاب لنعرف الإجابة . . .

ظهرت الأفكار الليبرالية فى أوروبا كرد فعل على الاستبداد الذى تسلط على الأوروبيين قرونًا طويلة .

كان هناك الأباطرة، والملوك والأمراء والإقطاعيون وأصحاب النفوذ من ناحية . . وكانت هناك المؤسسة الكاثوليكية، وعلى رأسها البابا وكبار رجال الكنيسة من ناحية أخرى .

تحالف الأباطرة والبابوات أكثر الوقت، ولكن اختلفوا حتى تصارعوا فى أوقات أخرى . وبصفة عامة، قسمت أوروبا الكاثوليكية الناس إلى ثلاث فئات : الأولى : عامة الناس : ويتكفلون بجميع أنواع الأعمال . والثانية : أمراء الإقطاع صعودًا إلى الملك والإمبراطور : ويتكفلون بالحراسة والقتال . والثالثة : البابا ورجال الكنيسة بالنيابة عن المسيح ويتكفلون بالأرض [ومن هنا نشأت نظرية الحق الإلهى للملوك فى الحكم، والتى استمرت فى أوروبا حتى القرن الثامن عشر، وفى بعض الحالات حتى القرن التاسع عشر] .

استتب الأمر داخل السلطة الزمنية ـ على ما كان فيه من طبقية وظلم ـ معظم

فترات التاريخ الأوروبى، رغم تمردات وعصيانات واشتباكات عديدة، إلى أن بدأت بذور الثورات والتحولات الأوروبية فى نهاية القرن السابع عشر فى إنجلترا، ونهاية القرن الثامن عشر أولاً، وثانيًا قبيل منتصف القرن التاسع عشر فى فرنسا، وإلى منتصف القرن العشرين فى إسپانيا.

أما السلطة الروحية، فقد كانت أكثر انضباطًا وانتظامًا، لطبيعة الكنيسة الكاثوليكية الهيراركية (الهرمية)، والاعتقاد السائد بعصمة البابا، رغم أنه كان هناك كثير من الصراعات على منصب البابا، حتى جاء وقت كان فيه بابوان، بل ثلاثة.

تقاسمت السلطة الزمنية والسلطة الروحية كل الصلاحيات والماديات، بالإضافة لسيطرة الكنيسة الدينية، والفكرية بصفة عامة، حتى فى مجال العلوم، مع ما تمتعت به من فرض العشور على الأوروپيين، حتى صارت الكنيسة أغنى مؤسسة أوروپية، وتملكت أجزاء معتبرة من فرنسا وإيطاليا وألمانيا وإنجلترا وإسپانيا وغيرها، تراوحت بين ٢٠ إلى ٤٠٪.

لم يكن لعامة الأوروپيين حرية العمل والتنقل والتجارة.. وبالطبع لم تكن لهم حرية العبادة، ولا حتى حرية قراءة الكتاب المقدس بأنفسهم ولا اقتنائه.. فذلك كان حكرًا على رجال الكنيسة.

بدأت شرارات التغيير من احتكاك الأوروپيين بالشرق.. الشرق الأوسط والشرق الأقصى.. الصين والهند، والشرق القائم فى الغرب... فى الأندلس.

وبدأ التغيير الحاسم فى تاريخ أوروپا فى مطلع القرن السادس عشر

بمعارضة القس الألمانى مارتن لوثر للممارسات الكاثوليكية، وأولها صكوك الغفران، ومعجزات القسس فى العشاء المقدس. تصاعد اصطدامه مع البابا حتى أنكر عصمته، وأطلق مارتن لوثر كلمته الشهيرة ـ التى ما زال يرددها كثير من البروتستانت الإيڤانجليكيين وكل الأصوليين منهم ـ البابا عدو المسيح!

انتهى الأمر بالقس الكاثوليكى المصلح الثائر إلى أن أسس طائفة جديدة: البروتستانت.

أفاد التحرر من سلطة البابا فى التحرر التدريجى من نظرية الحق الإلهى للملوك فى الحكم، وبمرور الزمن، تخطى ذلك إلى التحرر من مذهب المركانتيلية، الذى ساد فى أوروبا حتى القرن التاسع عشر، وعملت الحكومات والإمارات بمقتضاه على جمع أكبر كمية من الذهب والفضة، وعلى زيادة الصادرات بأقصى ما تستطيع من دعم لها، وتقليل الواردات، بأقصى ما تستطيع من فرض حماية وقوانين وضرائب عليها، وهيمنت على الاقتصاد الناشئ وحركة التجارة(*).

ظهرت الأفكار الليبرالية فى أوروبا فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وتمحورت فى بدايتها على حرية العمل والتجارة والتنقل، وحرية التملك.. فكل ذلك لم يكن متاحًا لعامة الناس.

كذلك تطورت فكرة حرية العبادة فى أوروبا لتترك الناس أحرارًا فى أن

(*) ولذلك فهناك كتابات غربية كثيرة تربط بين البروتستانتية والرأسمالية، أو البروتستانتية والتقدم والحضارة.

يكونوا كاثوليكًا أو پروتستانتًا، فى القرن التاسع عشر، فقبل ذلك لم تكن تلك الحرية مكفولة بين الطائفتين المسيحيتين فى أوروپا . .

فقد سنت كل من إنجلترا وفرنسا قوانين لاضطهاد الكاثوليك فى الأولى والپروتستانت فى الثانية، واستمر العمل بتلك القوانين حتى نهايات القرن الثامن عشر وبدايات القرن التاسع عشر، وإلى ما يقارب منتصفه.

ويلفت نظرنا كتاب «رسالة فى التسامح» للفيلسوف الإنجليزى چون لوك، والصادر فى النصف الثانى من القرن السابع عشر؛ حيث يتحدث عن فضائل التسامح ومميزاته، ثم ينهى رسالته بأن هذا التسامح لا يمكن أن يمتد للكاثوليك، ولا اليهود ولا المسلمين، فهو يتكلم عن التسامح بين طوائف البروتستانت فى إنجلترا!

أما عن اضطهاد البروتستانت فى فرنسا، فمن يريد الاستزادة، فيمكنه قراءة الفصل المعنون ٥$«ضمير أوروپا» فى موسوعة قصة الحضارة للأمريكى ول ديورانت؛ حيث يصف التعصب الطائفى بين المسيحيين فى فرنسا فى القرن الثامن عشر ـ الجزء ٣٨، الفصل ٢٢، ص ١٧٨ ـ ١٩٣ .

لم يكن فى برنامج الليبراليين الأوائل مفهوم الديمقراطية، ولا عموم الشعب، وذلك واضح من فكر چون لوك، ومن أقوال بنيامين فرانكلين وچون آدمز فى أمريكا، بل رأى بعض المفكرين سابقًا وحاليًا أن الليبرالية لا تتوافق مع الديمقراطية.

كان المحور الأول فى الليبرالية هو حرية العمل والتجارة والتنقل، والمحور

الثانى هو حرية التملك والحفاظ على الأملاك، سواء من تعدى الملوك والحكومات والإقطاعيين وأصحاب النفوذ، أو الكنيسة.

مع ظهور الطبقة الوسطى، بدأت أفكار الديمقراطية تظهر، ومعها المطالبة بمد حق الاقتراع ليشمل جميع المواطنين. تحقق ذلك فى معظم دول أوروبا الغربية من مطلع القرن العشرين إلى منتصفه، وفى الولايات المتحدة فى النصف الثانى من القرن العشرين.

تطورت مفاهيم الليبرالية، ومعنى مصطلح الليبرالية، بطرق مختلفة فى كل من أوروبا والولايات المتحدة.. ففى البداية كانت هناك الليبرالية الكلاسيكية أو التقليدية، ثم صارت لدينا الليبرالية الاشتراكية كرد فعل على الليبرالية الاقتصادية.

بعد ذلك جاءت الليبرالية الجديدة (New Liberalism).. والليبرالية الثقافية.... ثم بعد ذلك الليبرالية الحديثة (Neo Liberalism)..

وغير ذلك...

جاء كل من ذلك تحررًا من سيطرة ما أو استبداد ما طبقًا للمسار الخاص لدولة ما.. ولحل مشاكلها السياسية والاجتماعية والاقتصادية..

واليوم... بينما ترى أوروبا الغربية أنها ليبرالية فى معظم المجالات... ثقافيًا وسياسيًا واقتصاديًا... ـ برغم العنصرية العرقية والدينية الواضحة بها، وبرغم أن الأحزاب الليبرالية فشلت فى جمع الأصوات الكافية لتشكيل الحكومات فى أوروبا منذ عشرات السنين ـ... يستخدم الأمريكيون مصطلح ليبرالى كنوع من الوصف الازدرائى، فيما عدا مجال الليبرالية الاقتصادية...

فالولايات المتحدة محافظة بصفة عامة، وجسد ذلك ريجان وبوش الابن فى فتراتهما الأربعة . . .

هناك ليبرالية ثقافية تنفى مفهوم الوطنية تمامًا، وتعتبر أنها قيد استبدادى مثل قيد الدين وما إليه . . .

ويرى بعض الليبراليين الدوليين أن من حق القوى الليبرالية العظمى أن تتدخل فى شئون الدول الصغرى أو الضعيفة لفرض المبادئ الليبرالية كما يرونها . . . مما يجعل ليبراليتهم جديرة بلقب الليبرالية الدكتاتورية . . .

يبحث هذا الكتاب الصغير فى الليبرالية كل ما سبق، بأسلوب سهل ومختصر .

عادل المعلم

تمهيد

الليبرالية: أيديولوچية، فلسفة سياسية [وفكرية واقتصادية] تعتبر الحرية قيمتها الرئيسية.

وللتوسع فى الحديث، فإن الليبرالية تسعى إلى مجتمع يتسم بحرية الأفراد فى التفكير، ووضع قيود على نفوذ الحكومة والعقيدة (وأحيانا مؤسسات الأعمال)، وتقوم على سيادة القانون، وتبادل الأفكار بحرية، واقتصاد سوق يدعم المنشآت الفردية، ونظام حكومى شفاف. هذا النوع من المجتمعات يحبذ الليبرالية الديمقراطية المصحوبة بانتخابات حرة نظيفة، يكون لجميع المواطنين فيها حقوق متساوية بحكم القانون، وفرص متساوية لتحقيق النجاح. ترفض الليبرالية الدعاوى الأصلية التى سادت معظم النظريات المبكرة عن الحكومة، مثل: الحق الإلهى للملوك[١]، والأوضاع الهيراركية للتدرج الطبقى الصارم [الإقطاع][٢]، و(الكنيسة المؤسسة ـ established church)[٣]. تشمل حقوق الإنسان

---

(١) الذى ساد فى بلاد أوروبا حتى القرنين السابع عشر والثامن عشر بل وامتد فى بعضها لفترات فى القرن التاسع عشر ـ المترجمة.

(٢) الذى مثله مثل نظرية الحق الإلهى للملوك، استمر فى بعض بلاد أوروبا حتى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ـ المترجمة.

(٣) مصطلح وراءه كثير من التفاصيل، والمقصود به عند نشأته، وألا تساند الحكومة طائفة بروتستانتية على أخرى، وذلك فى بريطانيا والولايات المتحدة، على وجه الخصوص ـ المترجمة.

الجوهرية التى يدعمها ويؤيدها كل المؤمنين بالليبرالية: الحق فى الحياة، والحرية، والملكية.

تختلف الليبرالية المعاصرة [خاصة فى أوروبا] عن الليبرالية التقليدية [أو الكلاسيكية أو الأولى أو الأصلية] فى العديد من الدول، من حيث أنها تؤكد على أن التدابير الحكومية الخاصة بتوفير الحد الأدنى من مستوى معيشة مادى يحقق رفاهية البشر، تأتى فى المقام الأول قبل الحقوق الفردية[1]. تمتد جذور الليبرالية إلى عصر التنوير الغربى[2]، إلا أن المصطلح يضم حاليا تنويعات من الفكر السياسى، مع وجود مناصرين يتجاوزون نطاقا سياسيا واسعا من اليسار إلى اليمين. ويشير مصطلح «الليبرالية» فى المجال الأكاديمى فى سياق الاقتصاديات إلى ليبرالية اقتصادية.

---

(١) بدأت الولايات المتحدة فى التخلى - بدرجات متفاوتة حسب اتجاهات الرئيس والكونجرس - چورچ بوش الإبن فى ولايتيه - المترجمة.

(٢) ظهرت الأفكار الليبرالية الرئيسية فى عصر التنوير، ومنها: حرية العمل، حرية التجارة، حرية العبادة والعقيدة، أو الدين، حرية الملكية - وكل ما سبق كان معمولاً به فى كثير من أنحاء العالم، ومنه على سبيل المثال العالم العربى، وقبل قرون طويلة من عصر التنوير الأوروبى - وحرية الرأى وحرية التجمع، وأيضًا حرية الرأى لم تكن بدعة فى بقية العالم وقت بزوغ عصر التنوير الأوروبى - المترجمة.

الباب الأول

طبيعة الليبرالية وأصولها

أصل المصطلح واستخداماته التاريخية

اشْتُقَّتْ كلمة «ليبرالى» من الكلمة اللاتينية ليبر (حر)، والتى استمد منها كذلك مصطلح «حرية». يصف كتاب **ليڤى** بعنوان [***تاريخ روما منذ نشأتها***] النضالات من أجل الحرية بين طبقات العوام والنبلاء. وإن كان هذا النضال ساكنا فى العصور الوسطى، إلا أنه بدأ مرة أخرى فى عصر النهضة الإيطالى، فى الصراع بين مؤيدى دول المدينة الحرة ومؤيدى البابا. وضع **نيكولو ميكياڤيلى** مبادئ الحكومة الجمهورية، وفسر **چون لوك** فى إنجلترا وغيره من مفكرى حركة التنوير الفرنسيين النضال من أجل الحرية طبقًا لمصطلح حقوق الإنسان.

أشار قاموس **أكسفورد** الإنجليزى إلى أن كلمة «ليبرالى» تم تداولها طويلا فى اللغة الإنجليزية بمعنى أنها تشير إلى «الأفراد الأحرار، النبلاء، الكرماء» وكذلك بمعنى «التحرر من القيود فى القول والفعل»، أى أن يكون للفرد الحرية فى العمل من أجل تحقيق هدف، أو الحديث الليبرالى، وعادة كمصطلح لإلقاء اللوم، ولكن بدايةً من (١٧٧٦ - ١٧٨٨م) اصطبغ المصطلح بحس أكثر قبولا على يد **إدوارد چيبون** وآخرين ليعنى «التحرر من التحيز والتمييز، أى التسامح».

استخدمت اللغة الإنجليزية، فى البداية، المصطلح ليعنى «الميل تجاه الحرية والديمقراطية»، وفقًا لقاموس **أكسفورد** الإنجليزى طبعة

عام ١٨٠١م تقريبا، واشتقاقا من كلمة ليبرالى بالفرنسية، وطُبِّق هذا المصطلح فى الإنجليزية على يد خصوم الليبرالية، ولذلك جاء استخدامهم له (عادة بالمفهوم الفرنسى مع إيحاءات بعدم التزام الأجانب بالقانون) وجاء فى الاستشهاد المبكر للغة الإنجليزية عن هذا المصطلح: «مد كل أثر للحرية، ولكل فكرة ليبرالية ترتبط بها».

أقامت حرب الاستقلال الأمريكية أول دولة تبتكر دستورا يقوم على مفهوم حكومة ليبرالية، خاصة فكرة أن الحكومات يقوم الحكم فيها بناء على رضا وقبول المحكوم. حاولت العناصر البرجوازية المعتدلة للثورة الفرنسية إقامة حكومة على أساس من المبادئ الليبرالية. أوضح علماء اقتصاد، أمثال **آدم سميث** فى كتابه [***ثروة الأمم***] ١٧٧٦م، المبادئ الليبرالية للتجارة الحرة. كان الدستور الإسبانى لعام ١٨١٢م الذى كُتبت مسودته فى كاديز، أول من استخدم كلمة ليبرالية بمعناها السياسى كمصطلح. أطلق كاتبو الدستور على أنفسهم لقب «الليبراليين»؛ للتعبير عن معارضتهم السلطة الاستبدادية المطلقة للملكية الإسبانية.

بدءاً من أواخر القرن الثامن عشر، أصبحت الليبرالية أيديولوچية رئيسية لدى كل الدول النامية.

الاتجاهات داخل الليبرالية

داخل الإطار المذكور عاليه، توجد نزاعات ونقاشات عميقة، وأحيانا مريرة بين الليبراليين. يبرز من هذه النقاشات، بعيدا عن الليبرالية الكلاسيكية [الأولى أو الأصلية أو التقليدية]، عدد من الاتجاهات

المختلفة داخل النظرية الليبرالية، وكما هو الحال فى الكثير من المجادلات، تستخدم الأطراف المتعارضة كلمات مختلفة للتعبير عن الأفكار نفسها، وأحيانا يستخدمون كلمات متطابقة لأفكار مختلفة. وهنا، سوف نستخدم «الليبرالية السياسية» من أجل تأييد الديمقراطية (الليبرالية) (سواء فى الجمهورية أو فى الملكية الدستورية) وتفضيلها عن الملكية غير المقيدة بدستور، وعن الديكتاتورية؛ ونستخدم «الليبرالية الثقافية» من أجل تأييد حرية الفرد وإعلائها على القوانين المقيدة للحريات لأسباب وطنية أو دينية. ونستخدم «الليبرالية الاقتصادية» من أجل تأييد حق الملكية الفردية فوق التنظيمات الحكومية، ونستخدم «الحرية الاجتماعية» لدعم وتأييد المساواة فى الفرص ونضعها فوق عدم المساواة فى الفرص. ونعنى بـ«الليبرالية المعاصرة» مزيجا من هذه الأنماط لليبرالية التى وجدت فى دول العالم الأول حاليا، وليس أى من الأشكال التجريدية التى أوردناها فيما سبق.

فى أحد اتجاهات الليبرالية، هناك إجماع فى الرأى حول ما يلى:

■ الليبرالية السياسية

هى الاعتقاد بأن الأفراد هم أساس القانون والمجتمع، وأن المجتمع ومؤسساته قامت من أجل الوفاء بأهداف الأفراد، دون تحيز لمن هم فى الطبقات الاجتماعية الأعلى. وتُعد (الماجنا كارتا)[1] مثالاً على الوثيقة

(١) «الماجنا كارتا» تعرف بأنها وثيقة الحقوق، التى انتزعها الوجهاء أصحاب الأملاك ومراكز النفوذ فى إنجلترا من ملكهم جون عام ١٢١٥م لتأمين حقوقهم، وحقوق الكنائس ورجال الدين، فيما يخص الأموال وجمع الضرائب ـ المترجمة.

السياسية التى أكدت حقوق الأفراد حتى فوق الحقوق الملكية. وتؤكد الليبرالية السياسية على العقد الاجتماعى الذى يقوم المواطنون فى ظله بوضع القوانين والموافقة على الالتزام بهذه القوانين. إنها تقوم على أساس من الاعتقاد بأن الأفراد هم أفضل من يعرفون ما يناسبهم. وتتضمن الليبرالية السياسية توسيع الحق فى الاقتراع للنساء، وغير البيض، والمعدمين. وتؤكد الليبرالية السياسية على سيادة القانون وتدعم الديمقراطية الليبرالية.

■ الليبرالية الثقافية

تركز على حقوق الأفراد فيما يتعلق بالضمير وأسلوب الحياة، بما فى ذلك قضايا من قبيل الحرية الجنسية، وحرية العقيدة، وحرية المعرفة، والحماية من اقتحام الحكومة للحياة الخاصة. وقد عبَّر **چون ستيوارت مل** بذكاء عن الليبرالية الثقافية فى مقالته **«عن الحرية»** عندما كتب: «الهدف النهائى الذى يسعى الجنس البشرى ليكفله ـ بشكل فردى أو جماعى، من حيث التدخل فى حرية التصرف لأى من أفراده ـ هو الدفاع عن النفس. إن ذلك هو الهدف الوحيد الذى عن طريقه تُمارس السلطة ـ بشكل قويم ـ تجاه أى فرد من مجتمع متحضر، وأن تقوم رغم إرادته بمنعه من إيذاء الآخرين، إذ أن صالحه من الناحية المادية أو المعنوية فقط لا يعد ضمانا كافيا». تعارض الليبرالية الثقافية، على وجه العموم، أن تضع الحكومة قواعد للأدب، أو الفن، أو النشاط الأكاديمى، أو الجنس، أو

الدعـارة، أو الإجـهـاض، أو تحـديد النسل، أو تعـاطى المسكرات والماريجوانا وغيرها من المواد المخدرة. يعارض معظم الليبراليين بعض أو كل أشكال التدخل الحكومى فى هذه المجالات. تعد هولندا حاليا فى هذا المجال أكثر الدول ليبرالية فى العالم.

على أى حال، كشفت بعض الاتجاهات داخل الليبرالية عن اختلافات حادة فى الرأى.

■ الليبرالية الاقتصادية

يعبر عنها الكثير من مناصريها على أنها تعنى الليبرالية الكلاسيكية [أو الأولى أو الأصلية أو التقليدية]، وهى أيديولوچية تؤيد الحقوق الفردية فى الملكية وحرية التعاقد. شعار هذا الطراز من الليبرالية هو «المشروعات التجارية الحرة». إنها تدعم سياسة رأسمالية عدم التدخل، بمعنى إزالة العوائق القانونية أمام التجارة، ووقف المزايا التى تمنحها الحكومة، مثل: الدعم والاحتكار. يرغب الليبراليون الاقتصاديون فى عدم وضع الحكومة لتنظيمات وقواعد للسوق، أو وضع القليل منها. قد يتقبل بعض الليبراليين الاقتصاديين تقييد الحكومة للاحتكارات والكارتلات، بينما يرى آخرون أن الاحتكارات والكارتلات إنما تأتى عن طريق الدولة وممارساتها. تتمسك الليبرالية الاقتصادية بأن قيمة السلع والخدمات يتم تحديدها عن طريق الاختيارات غير المقيدة للأفراد، أى بقوى السوق. ويسمح البعض أيضا بأن تكون قوى السوق هى الفاعلة حتى فى المجالات التى تقع تقليديا تحت سيطرة الحكومات، مثل بنود الأمن

والمحاكم. تتقبل الليبرالية الاقتصادية عدم المساواة الاقتصادية التى تنشأ من أوضاع مفاوضة ومساومة غير متكافئة، حيث أنها نتيجة طبيعية للمنافسة، طالما لم يتم أى نوع من أنواع الإكراه. يتأثر مثل هذا النمط من أنماط الليبرالية بوجه خاص بالليبرالية الإنجليزية لمنتصف القرن التاسع عشر. وتعد الرأسمالية الفوضوية شكلاً آخر من أشكال الليبرالية الاقتصادية. عادة ما يشار إلى الليبرالية الاقتصادية على أنها «الليبرالية».

■ الليبرالية الاشتراكية [أو الاجتماعية]

تعرف كذلك على أنها (الليبرالية الجديدة ـ new liberalism) (على ألا تختلط بالليبرالية الحديثة ـ neo liberalism)، نشأت ليبرالية الإصلاح أو (ليبرالية الرفاهية ـ welfare liberalism) فى أواخر القرن التاسع عشر فى الكثير من الدول المتقدمة، متأثرة بأفكار **جيريمى بنثام، وچون ستيورات مل** النفعية[1]. يتقبل بعض الليبراليين كليا أو جزئيا الماركسية ونظرية الاستغلال الاجتماعى وانتقادات «دوافع الربح»، وينتهون إلى أن الحكومة لا بد أن تستخدم سلطتها لعلاج هذه المشكلات. وفقا لعقائد ليبرالية الإصلاح كما شرحها كُتاب من أمثال **چون ديوى، ومورتيمر آدلر**، أنه طالما كان الأفراد هم أساس المجتمع، لا بد أن يكون بإمكان كل فرد الحصول على حاجاته الأساسية اللازمة مثل: التعليم، وفرص الكسب الاقتصادى، والحماية من الأحداث المؤذية الكبيرة التى تخرج عن حدود إمكانياتهم. وتعد هذه المزايا فى نظر

(١) مذهب يقول بأن الحكم على شىء ما رهن بمدى الانتفاع منه ـ المترجمة.

الليبرالية الاشتراكية حقوقًا. هذه الحقوق الإيجابية التى لا بد أن تُستخلص من أفراد آخرين وتقدم عن طريقهم، مختلفة بشكل فعال عن الحقوق السلبية التقليدية التى تستلزم فقط التوقف عن التعدى على حقوق الآخرين. من منظور الليبرالية الاشتراكية، يعد ضمان الحقوق الإيجابية هدفا مستمرا مدعوما بالتوجه العام لحماية الحريات. يتم دعم المدارس، والمكتبات، والمتاحف، والمعارض الفنية، عن طريق الضرائب. تؤيد الليبرالية الاشتراكية بعض القيود على المنافسة الاقتصادية، مثل: قوانين مقاومة الاحتكارات (أو التجميع الضخم لرءوس الأموال) وقوانين الحد الأدنى للأجور. إنها تتوقع كذلك من الحكومات أن توفر المستوى الأساسى من المعيشة الكريمة، مدعمة بالضرائب، والهادفة إلى أفضل استفادة من مواهب السكان لتحاشى الثورة، أو ببساطة تهدف إلى تحقيق «الصالح العام».

هناك خصومة أساسية بين الليبرالية الاقتصادية والليبرالية الاشتراكية. ينظر الليبراليون الاقتصاديون إلى الحقوق الإيجابية على أنها بالضرورة تنتهك مشروع التجارة الحرة، وبالتالى فهى غير مشروعة، ويرون أن دور الحكومة دور محدود. يرى بعض الليبراليين الاقتصاديين أنه لا عمل حقيقى للحكومة، بينما يُقصر آخرون عمل الحكومة على المحاكم، والشرطة، والدفاع ضد الغزو الأجنبى. وعلى النقيض، يرى الليبراليون الاشتراكيون دور أكبر للحكومة فى تحقيق الرخاء العام أو دولة الرفاهية، بتوفير بعض أو كل الخدمات التالية: الطعام والمأوى لمن لا يستطيعون توفيرهما لأنفسهم، والرعاية الطبية، والتعليم، ورعاية الأطفال والمعوقين، بما فى ذلك المعاقين بسبب تقدم العمر، ومساعدة

ضحايا الكوارث الطبيعية، وحماية الأقليات، ومنع الجريمة، ودعم الفنون والعلوم. يتنكر هذا الاتجاه تمامًا لفكرة الحكومة المقيدة. يسعى كل من نمطى الليبرالية إلى تحقيق الهدف نفسه ـ الحرية ـ لكنهما لا يتفقان كثيراً حول أفضل أو أكثر السبل لتحقيقها. تؤكد بعض الأحزاب الليبرالية على الليبرالية الاقتصادية، بينما يركز البعض الآخر على الليبرالية الاشتراكية (أو الاجتماعية). تحبذ الأحزاب المحافظة الليبرالية الاقتصادية، بينما تعارض الليبرالية الاشتراكية والثقافية.

يسود فى كل أشكال الليبرالية ـ التى ذكرناها سابقًا ـ اعتقاد عام بضرورة توفر توازن بين المسئوليات الحكومية والخاصة، وأن على الحكومة أن تقتصر على تلك المهام التى لا يمكن للقطاع الخاص أن ينفذها على الوجه الأكمل. تطالب كل أشكال الليبرالية بحماية الكرامة والاستقلالية الأساسية للفرد فى ظل القانون، ويرى الجميع أن حرية تصرف الفرد تعزز قيام مجتمع أفضل. انتشرت الليبرالية فى العالم الحديث إلى حد أن معظم الدول الغربية تقدم ـ على الأقل ـ خدمات شفهية لحرية الفرد كأساس للمجتمع

تباين الليبرالية عما قبلها، وعما يعاصرها

باين مفكرو حركة التنوير المبكرة بين الليبرالية، تسلطية نظام الحكم القديم والإقطاع والمركانتيلية[1] والكنيسة الكاثوليكية الرومانية.

(١) الركانتيلية مذهب اقتصادى قديم، كان يعتقد أن قوة الدولة الاقتصادية تعتمد على ما لديها من معادن نفيسة، كالذهب والفضة، وأن تصدر بأكبر حجم ممكن، وتستورد بأقل حجم ممكن، مع التنظيم الحكومى الصارم لكامل الاقتصاد الوطنى. وبقيت آثار المذهب فى كثير من دول أوروبا حتى القرن التاسع عشر ـ المترجمة.

بعد ذلك، فصَّل معظم الفلاسفة الراديكاليين أفكارهم إبان الثورة الفرنسية وخلال القرن التاسع عشر، وعرَّفت الليبرالية نفسها على أنها نقيض للاشتراكية والشيوعية، رغم أن الأحزاب الأوروبية الليبرالية المعاصرة كثيرا ما كونت تحالفات مع الأحزاب الاشتراكية. وعرّفت ليبرالية القرن العشرين نفسها بالتناقض مع النظم الجمعية والتسلطية.

يرفض بعض الليبراليين المعاصرين ـ أتباع (الليبرالية الحديثة ـ neo liberalism نظرية الحرب العادلة التى تؤكد على الحياد وحرية التجارة، ونادوا بحق التدخل[1] والأمن الجمعى.

تنحاز الليبرالية إلى سلطة محددة للدولة. وهناك على الطرف، الليبرالية المعادية بشدة لتدخل الدولة، كما أيدها **جوستاف دى موليناري، وهربرت سپنسر، وأوبيرون هربرت**، والتى تعتبر أحيانا شكلا من أشكال الفوضوية. بينما يزعم معظم الليبراليين بأن الحكومة ضرورة لحماية الحقوق. وحديثا، دخلت الليبرالية مرة أخرى فى صراع مع من يسعون إلى مجتمع تحكمه قيم دينية: غالبًا ترفض الراديكالية الإسلامية الفكر الليبرالى برمته[2].

---

(١) لدول الغرب فى شئون الدول الأخرى ـ المترجمة.

(٢) كذلك ترفضه الأصولية المسيحية والأصولية اليهودية، بل يرفضه اليمين المسيحى فى الولايات المتحدة، وهو يشكل من ربع إلى ثلث السكان، ويمكن لن يريد قراءة كتاب «الأصولية اليهودية فى إسرائيل» ومؤلفاه يهوديان، عمل أحدهما الجنسية الأمريكية والثانى الجنسية الإسرائيلية، وكتاب «أصول التطرف ـ اليمين المسيحى فى أمريكا» ومؤلفوه خمسة أمريكيين، والكتابان من منشورات مكتبة الشروق الدولية ـ المترجمة.

فلسفة الليبرالية الكلاسيكية

يؤمن الليبراليون الكلاسيكيون بالملكية الخاصة، والأسواق الحرة، والمنافسة الاقتصادية، والتحرر من الإكراه، وحكومة محدودة (وكلها حريات)، وحكم القانون، وحقوق الأفراد (أو الحقوق الطبيعية كذلك). كل تلك الحريات متأصلة فى جميع البشر وفى كل المعتقدات، والثقافات، والعرقيات، والتواريخ، وأن كل الشعوب قادرة على الوصول إلى حكومة ليبرالية ومجتمعات ليبرالية وليس فقط الثقافات الغربية. يفضل الليبراليون الكلاسيكيون حكومة تنتهج سياسة عدم التدخل.

يرفض الليبراليون الكلاسيكيون تحويل الثروات [من الأغنياء للفقراء، عن طريق الضرائب أو غيرها] (رغم احترامهم لهدف مساعدة المحتاجين)، والتعريفات الجمركية، وغيرها من العوائق التجارية مثل: نظام الحصص، والأسواق المنظمة (الذى يعرف كذلك على أنه اقتصاد مختلط)، والضوابط على رءوس الأموال، أو الأجور والأسعار. وكمبدأ عام، تعتبر سياسات الدولة فى الاقتصاديات الكبرى تقليصًا للرخاء العام للمجتمع. ينظر **ميلتون فريدمان** إلى الأمن الاجتماعى والتعريفات الجمركية على سبيل المثال على أنها تحويل فاسد للثروة. اعتقد **هايك وفريدمان** كذلك أن الحرية الاقتصادية سوف تساعد فى بناء وحماية الحريات السياسية والمدنية، بينما تؤدى خسارة الحريات الاقتصادية إلى خسارة الحريات المدنية والسياسية.

تُعدُّ آراء **ميلتون فريدمان** عن حرية الاختيار، والرأسمالية، والحرية، أمثلة على تلك الفلسفة التى تم تحديثها كى يفهم الرجل والمرأة المعاصران الليبرالية (الكلاسيكية).

* * *

الباب الثانى

تطور الفكر الليبرالى

أصول الفكر الليبرالى

تأكد التركيز على «الحرية» كحق أساسى للبشر داخل السياسة مرارا فى كل حقب التاريخ. توالت النزاعات بين العوام والنبلاء فى روما القديمة، ونضال المدن الإيطالية ضد الحكومات البابوية. كان لجمهوريات فلورنسا وڤينسيا شكل من أشكال الانتخابات، ودور للقانون، ومداومة المشروعات التجارية الحرة خلال معظم أعوام القرن الخامس عشر وحتى سيطرة قوى خارجية فى القرن السادس عشر. كانت مقاومة الهولنديين للقمع (الإسبانى) الكاثوليكى متكررة بما يُعد سلفًا (جذورا) للقيم الليبرالية.

يمكن تتبع جذور الليبرالية كأيديولوچية إلى الحركة الإنسانية التى بدأت فى مناوءة سلطة الكنيسة الرسمية فى بداية عصر النهضة، وجماعة (الويج - Whigs)[1] فى الثورة المجيدة فى بريطانيا العظمى[2]، الذى يمكن النظر إلى تأكيدهم على أن من حقهم اختيار ملكهم، على أنه إرهاص للمطالبة بسيادة الشعب[3]. وعلى أى الأحوال فإن الحركات

---

(١) ونشأ عنهم الحزب الليبرالى فى بريطانيا فى القرن الثامن عشر ـ المترجمة.

(٢) عام ١٦٨٨م، وقد أنهت حكم عائلة ستيوارت الإسكوتلندية لإنجلترا، ووضعت على العرش ويليام الهولندى وزوجته مارى خوفًا من عودة انجلترا للكاثوليكية ـ المترجمة.

(٣) قال الآباء المؤسسون للولايات المتحدة عند رضعهم الدستور فى عام ١٧٨٨م، أنهم=

التى تحمل شعار «الليبرالية» الحقيقية ـ على وجه العموم ـ يرجع تاريخها إلى حركة التنوير، خاصة حزب الويج فى بريطانيا، والفلاسفة فى فرنسا، والحركات الرامية إلى الحكم الذاتى فى أمريكا المُستَعمرَة [قبل استقلالها عن إنجلترا]. تعد هذه الحركات معارضة للملكيات المطلقة، وللمركانتيلية، ومختلف أنواع العقائد الدينية المتشددة والكهنوتية. وهى كذلك أول من صاغ مفهوم حقوق الإنسان فى ظل حماية القانون، إلى جانب أهمية الحكم الذاتى من خلال ممثلين منتخبين.

يتمثل الانسلاخ النهائى عن الماضى فى المفهوم القائل بأن الأفراد الأحرار يمكنهم تكوين الأساس لمجتمع مستقر. ترجع الفكرة إلى أعمال **جون لوك** (١٦٣٢ ـ ١٧٠٤م)، حيث وضع فى كتابه [***رسالتان عن الحكومة***] فكرتين جوهريتين عن الليبرالية: الحرية الاقتصادية، بمعنى الحق فى الملكية والانتفاع بالممتلكات، والحرية الفكرية، بما فيها حرية الضمير[١]، الذى عرضه فى [***رسالة فى التسامح***][٢](١٦٨٩م). على أى حال، لم يتسع تسامحه ليشمل الحرية الدينية للكاثوليك[٣]. لقد طور

=سيعملون على أن يمنع الدستور حاكما مستبداً مثل الملك چورچ الثالث، ملك انجلترا فى ذلك الوقت، أن يحكم الولايات المتحدة ـ المترجمة.

(١) المقصود بحرية الضمير هو حرية الاعتقاد والعبادة، أو حرية الدين.

(٢) كانت رسالة التسامح فتحًا فكريًا دينيًا فى تاريخ أوروبا الحديثة، والعجيب أن چون لوك ـ الذى يُعتبر من رواد الليبرالية، وله أثره فى الثورة الأمريكية على الحكم الإنجليزى، وفى صياغة وثيقة الاستقلال، والدستور الأمريكى ـ يتحدث فى رسالة التسامح عن التسامح بين طوائف البروتستانت! فهو يستثنى من هذا التسامح من له رئيس خارج إنجلترا، ويقصد بهذا الكاثوليك الذين يتبعون البابا، ويستثنى ـ بالطبع وبالبداهة ـ اليهود والمسلمين ـ المترجمة.

(٣) وفات معدو المادة أن تسامحه لم يتسع لليهود والمسلمين ـ المترجمة.

ودستوت دو تراسى، واللذان كانا نصيرين غيورين لـ «تناغم» السوق، وهما ـ بكل ما لديهما من إمكانات ـ من صاغ مصطلح (حرية العمل laissez - faire). وظهر هذا المفهوم ونشأ داخل نظرة الفيزيوقراط (وهم أتباع المذهب الفيزيوقراطى فى القرن الثامن عشر [والقائل بحرية التجارة والصناعة وأن الأرض هى مصدر الثروة]) وامتد إلى الاقتصاد السياسى لـ **روسو**.

اعتبرت حركة التنوير الفرنسية أن هناك شخصيتين ذواتى تأثير هائل على الفكر الليبرالى الحديث: **ڤولتير** الذى أوضح أن على الفرنسيين تبنى حكومة ملكية دستورية، وحل الدولة، والثانية: **روسو** الذى روج للحرية الطبيعية للجنس البشرى، وقد روج الاثنان ـ وإن كان بأنماط مختلفة لتغييرات فى الترتيبات السياسية والاجتماعية، على أساس فكرة أن فى مقدور المجتمع تقييد الحرية الإنسانية الطبيعية، لكن لا يمكنه أن يمحو طبيعية الإنسان. كان المفهوم بالنسبة لـ**ڤولتير** أكثر عقلانية، إنه يتعلق بالحقوق الطبيعية الجوهرية، ربما تلك التى ترجع إلى أفكار **ديدرو**.

أوضح **روسو** كذلك أهمية المفهوم الذى ظهر مرارا فى تاريخ الفكر الليبرالى، ألا وهو العقد الاجتماعى. أصّل هذا المفهوم فى طبيعة الفرد، وأكد أن كل شخص يعرف صالحه بشكل أفضل. وهو يؤكد أن الإنسان ولد حرا، وأن التعليم كاف ليقيده بقيود المجتمع. زلزت تلك الأفكار المجتمع الملكى الذى كان يعاصره. إنه يؤكد على إرادة متناسقة الأجزاء للأمة والتى يمكنها أن تستحث الأفراد على تقرير مصيرهم، وهو بذلك

يعود مرة أخرى إلى شجب الممارسات السياسية القائمة. كانت أفكاره عنصرا أساسيا فى إعلان قيام الجمعية الوطنية فى الثورة الفرنسية، وفى تشكيل فكر القادة الأمريكيين **بنيامين فرانكلين وتوماس چيفرسون**. فى نظره أن وحدة الدولة تتأتى من عمل متناغم للاتفاق الجماعى فى الرأى أو «الإرادة الوطنية». تسمح وحدة العمل هذه ببقاء الدول دون أن تكون مقيدة بنظم اجتماعية موجودة من قبل، مثل الأرستقراطية.

ومجموعة المفكرين الأساسيين الذين أسهمت أعمالهم فى الحركة الليبرالية، هم من ارتبط اسمهم بحركة التنوير الإسكوتلندية، **داڤيد هيوم، وآدم سميث**، وكذلك **عمانويل كانط** ـ الألمانى.

كانت مساهمات **داڤيد هيوم** كثيرة ومتنوعة، إلا أن أهمها تأكيده على أن القواعد الأساسية للسلوك الإنسانى سوف تتغلب على أى محاولات لتقييدها أو تنظيمها، فى ***[رسالة فى الطبيعة الإنسانية]*** (١٧٣٩ ـ ١٧٤٠م). وأحد أمثلة ذلك دحضه للمركانتيلية، وتراكم الذهب والفضة. أوضح أن الأسعار تتعلق بكمية المال، وأن تخزين الذهب وطباعة أوراق نقدية لا يؤدى إلا إلى التضخم.

ورغم أن **آدم سميث** هو الأكثر شهرة بين المفكرين الاقتصاديين الليبراليين، إلا أنه لم يكن بدون سلف سابق. اقترح فيزيوقراطيو فرنسا دراسة الاقتصاد السياسى بصورة منهجية، وطبيعة السوق الذاتية التنظيم. كتب **بنيامين فرانكلين** محبذاً حرية الصناعة الأمريكية فى عام ١٧٥٠م. وفى فنلندا، أدت فترة الحرية والحكومة النيابية من عام ١٧١٨م إلى ١٧٧٢م إلى وجود نواب برلمانيين فنلنديين منهم **آندريس شيدينيوس**

الذى كان من أوائل من اقترحوا قيام تجارة حرة وصناعة غير مقيدة، وذلك فى كتابه ***[المكسب القومى]*** فى عام ١٧٦٥م. ظل أثره باقيًا، خاصة فى منطقة شمال أوروبا، ولكن كان له كذلك أثر قوى فى تنمية الأحداث فى كل مكان.

عرض الإسكوتلندى **آدم سميث** (١٧٢٣ ـ ١٧٩٠م) النظرية القائلة بأن الفرد يمكنه أن يبنى كلاّ من حياته الأخلاقية والاقتصادية دون توجيه من الدولة، وأن الأمم تكون أقوى عندما يكون مواطنوها أحرارا فى السعى وراء حاجاتهم الخاصة. وأيد وضع نهاية للنظم الإقطاعية والمركانتيلية، ولاحتكارات الدولة، وروج لحكومة تترك الناس أحراراً فى أعمالهم وتجاراتهم (laissz - faire). فى كتابه ***[نظرية العواطف الأخلاقية]*** عام ١٧٥٩م، طور نظرية الدوافع التى حاولت التوفيق ما بين المصالح الذاتية للبشر والنظام الاجتماعى غير المنضبط. وفى كتابه ***[ثروة الأمم]*** عام ١٧٧٦م، أوضح أن السوق فى ظل ظروف معينة، يمكنها بشكل طبيعى تنظيم نفسها، وسوف تنتج أكثر من إنتاجية سوق مقيدة بشدة، والتى كانت هى القاعدة فى ذلك الحين. أوكل إلى الحكومة القيام بالمهام التى لا تحركها دوافع الربح، مثل منع الأفراد من استخدام القوة أو الترهيب لزعزعة المنافسة، أو التجارة، أو الإنتاج. ونصت نظريته فى فرض الضرائب على أن على الحكومات أن تحدد الضرائب بأساليب لا تضر الاقتصاد. وهو يتفق مع **هيوم** فى أن رأس المال وليس الذهب هو ثروة الأمم.

تأثر **عمانويل كانط** تأثراً قويّا بتجريبية ومنطقية **هيوم**. كانت أكثر مساهماته أهمية فى الفكر الليبرالى فى عالم المبادئ الأخلاقية. أوضح **كانط** أن نظم المنطق والمبادئ الأخلاقية خاضعة للقانون الطبيعى، ولذلك فإن محاولات إعاقة هذا القانون الأساسى سوف تلاقى الفشل. أصبحت مثاليته ذات تأثير متزايد، حيث أنها أكدت وجود حقائق أساسية يمكن أن تقوم عليها نظم المعرفة. ينسجم ذلك الرأى مع أفكار حركة التنوير الإنجليزية حول الحقوق الطبيعية.

الليبرالية الثورية

عمل هؤلاء المفكرون داخل إطار سياسى لحكومات ملكية، وفى مجتمعات كان النظام الطبقى والكنيسة الرسمية هما القاعدة. ظلت فكرة أن يقوم الأفراد العاديون ببناء شئونهم الخاصة فكرة نظرية حتى قيام الثورتين الأمريكية والفرنسية. (تعتبر الثورة المجيدة لعام ١٦٨٨م كمقدمة، لكنها قد استبدلت ملكًا بآخر. ومع ذلك، فقد كانت هامة فى قمع ثورات اليعاقبة أنصار چيمس الثانى ملك إنجلترا، والتى أضعفت نفوذ الملكية ودعمت النيابية البريطانية). أصبحت هاتان الثورتان [الأمريكية والفرنسية] فى أواخر القرن الثامن عشر مثالين اتبعتهما الثورات الليبرالية التى تلتهما. اتخذت كل منهما تبريراتها الفلسفية من حقوق الإنسان أو الحقوق الموهوبة فطريا، أى الحقوق الطبيعية، وكما جاء فى كلمات لـ**هنرى ستيوارت چون** «عن طريق الطبيعة وإله الطبيعة». لقد رفض كلاهما التقاليد والسلطة المؤسسة.

كان كل من **توماس پين، وتوماس چيفرسون، وچون آدمز،** محركًا جوهريًا فى حث أقرانهم الأمريكيين على الثورة باسم الحياة والحرية والحق فى السعادة، مرددين صدى صوت **لوك**، مع تغيير واحد هام (والذى عارضه **ألكسندر هاملتون**). استبدل **چيفرسون** كلمة «الملكية» لـ **(لوك)** بكلمة «السعى من أجل تحقيق السعادة». كانت التجربة الأمريكية فى صالح الحكومة الديمقراطية والحرية الفردية.

برز **چيمس ماديسون** بين الجيل التالى من المنظِّرين السياسيين فى أمريكا، موضحا أنه فى جمهورية ذات حكم ذاتى، يكون الأساس «مصالح ضد مصالح»، وبذلك نضفى الحماية على حقوق الأقليات، خاصة الأقليات الاقتصادية. أقر الدستور الأمريكى نظاما للمراجعات والموازنات: توازن الحكومة الفيدرالية مع حكومات الولايات؛ والسلطة التشريعية مع السلطة التنفيذية؛ وهيئة تشريعية ذات مجلسين تشريعيين، وسلطة قضائية متعددة الفروع. كان الهدف تأكيد الحرية بتجنب تركيز السلطة فى أيدى رجل واحد. كان الاحتفاظ بالجيوش الدائمة موضع شك، وكان الاعتقاد السائد أن الميليشيات التى تُستدعى عند الطوارئ تكفى للقيام بالدفاع عن الأمة بموازاة أسطول تسيطر عليه الحكومة ويقوم بأغراض التجارة.

أطاحت الثورة الفرنسية بالملكية، وبالنظام الاجتماعى الأرستقراطى، وبالكنيسة الكاثوليكية الرومانية الرسمية. كان أولئك الثوار أكثر حرارة وأقل تنظيما من ثوار أمريكا. كانت اللحظة الحاسمة فى الثورة الفرنسية فى إعلان ممثلى الدولة الثالثة أنهم «الجمعية التشريعية الوطنية» وأن لهم

الحق فى التحدث باسم الشعب الفرنسى. كانت الثورة فى سنواتها القلائل الأولى تستلهم الأفكار الليبرالية، لكن التحول من وضع ثورى إلى نظام مستقر كان يعانى من مشاكل أكبر مما عاناه التحول الأمريكى. بالنسبة للتقاليد التنويرية المحلية، كان بعض قادة المرحلة المبكرة من الثورة من أمثال **لافاييت**، قد شاركوا فى حرب استقلال الولايات المتحدة عن إنجلترا، وعادوا إلى بلادهم ومعهم أفكار ليبرالية. وفيما بعد، وفى ظل قيادة **ماكسيميلين روبسپير**، جعل اليعاقبة السلطة مركزية تماما وصنعوا فترة حكم مرعبة. وبدلا من وضع دستور جمهورى، فإن **نابليون بونابرت** ترقى من مدير إلى قنصل إلى إمبراطور. اعترف وهو على فراش المرض «لقد أرادوا واشنطن أخرى»، بمعنى الرجل الذى يقيم دولة عسكرية جديدة، بدون أن يتطلع إلى سلالة حاكمة. ومع ذلك، فإن الثورة الفرنسية قطعت شوطا أبعد من الثورة الأمريكية فى وضع أسس مثاليات ليبرالية مصحوبة بسياسات من قبيل حق الاقتراع الشامل للذكور، والمواطنة القومية، وذلك الحدث الهام «إعلان حقوق الإنسان والمواطن»، الموازى لوثيقة الحقوق الأمريكية. كان أحد الآثار الجانبية لحملات **نابليون** العسكرية نقل هذه الأفكار إلى جميع أنحاء أوروبا.

اتبعت دول أخرى كثيرة نماذج الولايات المتحدة وفرنسا. كان اغتصاب قوات **نابليون** لعروش الملكية فى إسپانيا فى عام ١٨٠٨م عاملا هاما فى حركات الحكم الذاتى والاستقلال عبر أنحاء أمريكا اللاتينية، التى غالبا ما تحولت إلى أفكار ليبرالية كبدائل للحكومات الملكية الكهنوتية. ألهمت حركات مثل تلك التى قادها **سيمون بوليڤار** فى دول

[أمريكا اللاتينية] قيام حكومات دستورية، والسعى وراء حقوق الأفراد، والتجارة الحرة، واستمر الصراع بين الليبراليين والمحافظين حتى نهاية القرن فى أمريكا اللاتينية، بمصاحبة ليبراليين معاديين للنظم الكهنوتية من أمثال **بنيتو خواريز** فى المكسيك، الذى هاجم الدور التقليدى للكنيسة الرومانية الكاثوليكية.

حدث التحول إلى المجتمع الليبرالى فى أوروبا من خلال ثوراته أو حركات انفصالية عنيفة، وكانت هناك ثورات ليبرالية واضحة متكررة فى جميع أنحاء أوروبا فى النصف الأول من القرن التاسع عشر. إلا أنه فى بريطانيا، وفى دول أخرى كثيرة، تمت تلك العمليات عن طريق السياسات وليس الثورات، حتى إن لم تكن العملية قد تمت بشكل يتميز بالهدوء التام. إن العنف المعادى للكهنوتية أثناء الثورة الفرنسية، قد نظر إليه خصوم النظام القديم، وفى معظم سنوات القرن التاسع عشر، على أنه حركات ليبرالية واضحة فى الأصل. وفى الوقت نفسه، كان الكثير من ليبرالى فرنسا ضحايا إرهاب اليعاقبة آنئذ.

بقدوم الرومانتيكية، تحولت مفاهيم الليبرالية من اعتبارها اقتراحات لإصلاح فى الحكومات الموجودة إلى المطالبة بضرورة التغيير. أضافت الثورتان الأمريكية والفرنسية «الديمقراطية» لقائمة القيم التى عززها الفكر الليبرالى. هذه الفكرة التى فحواها أن البشر أصحاب سيادة، وأنهم قادرون على سن كل القوانين وتنفيذها، تجاوزت بكثير مفاهيم حركة التنوير. فبدلا من مجرد تأكيد حقوق الأفراد داخل حدود الدولة، فإن كل نفوذ الدول مُستمد من طبيعة الإنسان (القانون الطبيعى)، التى وهبها

الله (قانون خارق للطبيعة)، أو عن طريق العقد («القبول العادل للمحكوم»).

الطبيعة التعاقدية للفكر الليبرالى هى مسألة جديرة بالتركيز عليها. كانت إحدى الأفكار الأساسية لدى الرعيل الأول من المفكرين فى التقاليد الليبرالية، أن يعقد الأفراد الاتفاقيات والعقود، ويتملكون الممتلكات. قد لا تبدو مثل هذه الأفكار حاليا أفكارا راديكالية، لكن فى ذلك الحين كانت كل قوانين الملكية تُعرِّف الملكية على أنها تلك المتعلقة بالأسرة أو شخصية بارزة داخلَها مثل «رئيسَ العائلة»، كانت الالتزامات تقوم على أساس الروابط الإقطاعية التى تفرض الولاء والإخلاص للمالك الإقطاعى، أكثر مما تقوم على تبادل السلع والخدمات. وبالتدريج، طرحت التقاليد الليبرالية فكرة أن القبول الطوعى والموافقة الطوعية هما أساس الحكومة الشرعية والقانون. قام **روسو** بتطوير هذه النظرة عندما طرح فكرة العقد الاجتماعى.

كانت هناك موجات من الثورات بين أعوام ١٧٧٤م و١٨٤٨م، وكل ثورة طالبت بالمزيد من سيادة حقوق الإنسان. ورفعت الثورات قيمة أساسية للحكم الذاتى. من الممكن أن ذلك الأمر أدى إلى الانفصال [عن المُستعمر] ـ وهو مفهوم هام بوجه خاص فى الثروات التى أنهت الحكم الإسپانى لمعظم أنحاء الإمبراطورية الإسپانية فى أمريكا، وفى الثورة الأمريكية ضد الحكومة الإنجليزية. اعتبر ليبراليو أوروپا ـ على وجه الخصوص بعد الدستور الفرنسى لعام ١٧٩٣م ـ أن الديمقراطية، وهى حكم الأغلبية عديمة الأملاك، خطر على الملكية الخاصة، وحبذوا قصر

حق الانتخاب على أصحاب الأملاك. فيما بعد لم يوافق الديمقراطيون الليبراليون من أمثال **توكفيل** على ذلك. وفى البلاد التى استمرت فيها سيطرة الإقطاع على الأملاك، دعم الليبراليون ـ على وجه العموم ـ الاتحادات والنقابات كطريق للحرية. وأقوى أمثلة على ذلك ألمانيا وإيطاليا. وكجزء من هذا البرنامج الثورى، تأتى أهمية التعليم ـ تلك الأهمية التى تم التأكيد عليها مرارا منذ **إراسموس** ـ لتصبح على نحو متزايد محوراً لفكرة الحرية.

حثت الأحزاب الليبرالية فى كثير من دول أوروبا ذات النظام الملكى على قيام حكومات نيابية، بمزيد من الممثلين، وتوسيع القاعدة الانتخابية، وإيجاد سلطات توازن سلطات الملك. عادة ما يحفز هذه الليبرالية السياسية ليبرالية اقتصادية، بمعنى الرغبة فى إنهاء مزايا الإقطاع، والاحتكارات الملكية، والقيود على الملكية، والقوانين التى لا تسمح بقيام الاتحادات، وبترتيبات اقتصادية تم تطويرها فى بلاد أخرى. وجدت هذه القوانين بدرجة أو أخرى فى حكومات أوتوقراطية (استبدادية) مثل: تركيا، وروسيا، واليابان. وعندما تقوضت الإمبراطورية الروسية بسبب أعباء الخلل الاقتصادى والهزيمة العسكرية، كانت الأحزاب الليبرالية هى التى سيطرت على زمام الأمور فى الدوما [البرلمان الروسى]، وبدأت فى عامى ١٩٠٥م و ١٩١٧م بثورات ضد الحكومة. صاغ **بيرو جوبيتى** بعد ذلك نظرية «الثورة الليبرالية» لشرح ما يعتبره العنصر الجوهرى فى الأيديولوچية الليبرالية. وهناك مثال آخر من هذا الشكل من أشكال الثورة الليبرالية من الإكوادور، حيث قاد

إلوى آلفارو فى عام ١٨٩٥م ثورة «ليبرالية راديكالية» أدت إلى جعل الدولة علمانية، وحرر قوانين الزواج من القيود، وعُنى بتطوير البنية الأساسية والاقتصاد.

الخلافات داخل الليبرالية

الليبرالية الاقتصادية مقابل الليبرالية الاشتراكية

أدت الثورة الصناعية إلى زيادة الثروات المادية زيادة هائلة، لكنها أحدثت شروخا حادة فى النظام الاجتماعى التقليدى، وجلبت معها مشاكل اجتماعية جديدة، مثل: التلوث، وتحويل الأملاك من طبقة لأخرى، وتكدس المدن، وعمالة الأطفال. أدى التقدم المادى والعلمى إلى إطالة العمر بدرجة كبيرة وخفض معدل الوفيات، وتزايد عدد السكان بشكل هائل مما أدى إلى زيادة أعداد القوى العاملة، وبالتالى إلى انخفاض الأجور، وإن لم يكن بالضرورة انخفاضا فى مستوى المعيشة. يرى **ميلتون فريدمان** أن تلك الفترة أدت إلى أن نتعرف على المزيد من الفقراء، وليس إيجاد مزيد من الفقراء. شعر الليبراليون الاقتصاديون أن مشكلات أى مجتمع صناعى يمكن علاجها دون تدخل حكومى. توسع حق الاقتراع فى القرن التاسع عشر فى معظم الديمقراطيات الليبرالية، وعادة ما يصوت هؤلاء الذين حصلوا على امتيازات لصالح الحلول الحكومية للمشاكل التى يواجهونها فى حياتهم اليومية. أدت الزيادة السريعة فى معرفة القراءة والكتابة ونشر المعرفة إلى نشطاء اجتماعيين فى مجالات متنوعة. طالب الليبراليون الاجتماعيون بقوانين ضد عمالة

الأطفال وقوانين تضع قواعد للحد الأدنى من مستويات سلامة العمال والحد الأدنى للأجور. ويعارض الليبراليون الاقتصاديون المنادين بحرية التجارة مثل هذه القوانين، بدعوى أنها تمثل تدخلا غير عادل، ناهيك عن عرقلتها للتنمية الاقتصادية. وهكذا بدأ الصراع. وقف فى جانب الليبراليون الاقتصاديون الذين يشددون على الحرية الاقتصادية ويحبذون حكومة محدودة، وعلى الجانب الآخر الليبراليون الاشتراكيون ممن يؤكدون على المساواة فى الفرص، ويحبذون وجود حكومة كبيرة بما يكفى لحماية المواطنين من نتائج المصاعب الاقتصادية والطبيعية التى يعتبرونها من الحدة والضخامة بحيث لا يمكن التغلب عليها دون معونة الحكومة. كانت الليبرالية الاشتراكية للقرن هى تلك التى مثلت انشقاقا ملحوظا عن الليبرالية الكلاسيكية. بنهاية القرن التاسع عشر، أكد جانب كبير من الفكر الليبرالى أنه من أجل أن يحصل الأفراد على حريتهم، عليهم أن يتحصلوا على متطلبات الوفاء بهذا المطلب، بما فى ذلك الحماية من الاستغلال والجهل والفقر. نشر **إل. تى. هوبهاوز** فى عام ١٩١١م كتابه [***الليبرالية***] والذى لخص الليبرالية الحديثة فى ذلك الوقت، بما فى ذلك القبول المقيد لتدخل الحكومة فى الاقتصاد، والحق الجماعى فى المساواة فى التعاملات، والذى يطلق عليه «القبول العادل».

وفى غضون ذلك، كانت النزعة الليبرالية المضادة للدولة ما زالت موجودة، بل أنها أصبحت أكثر راديكالية؛ تجادل من أجل وجود نوع من الفوضوية. برز منهم **جوستاف دى مولينارى** فى فرنسا و**هربرت سپنسر** فى إنجلترا.

الحقوق الطبيعية مقابل مذهب المنفعة

طور الألمانى **ويلهلم فون هومبولدت** المفهوم الحديث لليبرالية فى كتابه [***حدود مهام الدولة***]. جعل **چون ستيوارت مل** (١٨٠٦ ـ ١٨٧٣) هذه الأفكار أكثر قربا لمدارك الجمهور ووسع منها فى كتابه [***عن الحرية***] (١٨٥٩م) وفى كتب أخرى. عارض الاتجاهات الجماعية، بينما ظل يؤكد على نوعية الحياة للفرد، وتعاطف مع معاناة المرأة (فى أواخر فترات حياته)، ومع العمل فى تعاونيات.

تعد أحد أهم مساهمات **مل** تبريراته النفعية لليبرالية. هذب **مل** أفكاره الليبرالية فى المذاهب الذرائعية والپراجماتية؛ ليتيح توحيد الأفكار الليبرالية فى تراث **چان چاك روسو** مع أفكار **چون لوك** الأكثر اهتمامًا بالحقوق. ومن دواعى السخرية، أنه بينما قد يكون تاريخيا آخر الليبراليين التقليديين، فإن مذهبه النفعى كان عاملاً هامًا فى انحسار الليبرالية الكلاسيكية على المستوى الشعبى. بدأت الفكرة النفعية عن الخير العام فى الظهور على حساب حقوق الفرد. كتب **مل** لصالح توفير المادة، والتعليم، والظروف الأخلاقية، حتى تزدهر الحرية.

الحرب مقابل السلام

كانت إحدى الخلافات الأخرى التى بدأت فى أواخر القرن التاسع عشر الموقف تجاه الحرب والسلام. كانت الليبرالية الكلاسيكية مضادة للإمپريالية بشكل حاد ـ مما يمكن أن نطلق عليه حاليا ضد التدخلية. كانت نظرية الحرب العادلة لـ **«جروتيوس»** هى المعيار، وشجب ليبراليو بريطانيا

الإمبراطورية البريطانية. أما **توماس چيفرسون** فقد صاغ عدم التدخلية بصياغة غامضة «التجارة الحرة للجميع، ولا تحالفات البتة». بعد الحرب العالمية الأولى، نبذ الرئيس الأمريكى **وودرو ويلسون** أفكار الحرب العادلة. أيد ويلسون الأمن الجماعى - وهى فكرة مؤداها أن تحالف الدول يؤدى إلى قمع الدول العدوانية. فشلت عصبة الأمم، وهى من بنات أفكار **ويلسون** - بعد أن رفض كونجرس الولايات المتحدة السماح للولايات المتحدة بالانضمام إليها، إلا أن الفكرة عادت إلى الحياة مرة أخرى فيما بعد فى شكل الأمم المتحدة. يعارض معظم الليبراليين حاليا شن حرب من طرف واحد من قبل دولة ما على دولة أخرى، إلا فى حالة الدفاع عن النفس. ويوافق الكثيرون على الحرب متعددة الأطراف والتى يتم شنها من خلال بنية دولية مثل الأمم المتحدة، لأغراض مثل القضاء على التطهير العرقى. ويوافق البعض على الحروب لأسباب من هذا القبيل حتى دون موافقة أطراف متعددة، أو من خلال الناتو.

الليبرالية والكساد الكبير

أدى الكساد الكبير فى الثلاثينيات إلى أن تفقد الشعوب ثقتها فى «رأسمالية دعه يعمل» و «حافز الربح»، وأدى بالكثيرين إلى استنتاج أنَّ الأسواق التى لا تخضع لقواعد لا يمكنها أن تؤدى إلى الرخاء وتمنع الفقر. انزعج ليبراليون كثيرون من عدم الاستقرار السياسى والقيود على الحرية التى اعتقدوا أن سببها هو تزايد عدم المساواة فى الثروات. جادل ليبراليون بارزون من أمثال: **چون ديوى، وچون ماينارد كينز،**

وفرانكلين دى. روزڤلت من أجل خلق أجهزة -حكومية، تكون بمثابة حصن للحرية الفردية، مع سماحها باستمرار الرأسمالية بينما يتم حماية المواطنين من شطحاتها. إلا أن بعض الليبراليين - بما فيهم **هايك** - الذى ظل كتابه [***الطريق إلى العبودية***] ذا تأثير، وقفوا ضد هذه المؤسسات، معتقدين أن الكساد الكبير والحرب العالمية الثانية إنما هى أحداث عرضية، والتى بمجرد زوالها لا تبرر تغييرا دائما فى دور الحكومة.

وصف مفكرون ليبراليون بارزون من أمثال: **لويچو برينتانو، وليونارد تى. هوبهاوس، وتوماس هيل جرين، وچون ماينارد كينز، وبيرتل أوهلين، وچون ديوى** كيفية تدخل الحكومة فى الاقتصاد لحماية الحرية، مع تحاشى الاشتراكية. طور هؤلاء الليبراليون نظرية «الليبرالية الحديث - new liberalism»، والتى يجب ألا نخلط بينها وبين الليبرالية الجديدة الحالية (neo liberalism). كان لـ **«چون ماينارد كينز»** - على وجه الخصوص - أثر ملحوظ على الفكر الليبرالى فى جميع أنحاء العالم. تأثر الحزب الليبرالى فى بريطانيا تأثرا شديداً بـ **«كينز»**، كليبرالى عالمى، وذلك فى البيان الليبرالى الرسمى لأكسفورد عام ١٩٤٧م للتنظيم العالمى للأحزاب الليبرالية. وقد أدى تأثير الكينزية على البرنامج الجديد الذى وضعه **فرانكلين دى. روزڤلت** فى ثلاثينيات القرن الماضى إلى أن أصبحت الليبرالية الجديدة [فى ذلك الوقت] متطابقة مع الليبرالية الأمريكية والكندية.

رأى ليبراليون آخرون منهم **فريدريك أوجست ڤون هايك، وميلتون فريدمان، ولودڤيج ڤون مايسس**، أن الكساد الكبير لم يكن نتيجة

لرأسمالية دعه يعمل، بل نتيجة للتدخل الحكومى الزائد عن الحد والقواعد الصارمة المفروضة على السوق؛ أوضح فريدمان فى كتابه [*الرأسمالية والحرية*] القواعد الحكومية السارية قبل الكساد الكبير، بما فى ذلك القواعد المتشددة على البنوك التى منعتها - فى رأيه - من التفاعل مع حاجة السوق من المال. علاوة على ذلك، فإن الحكومة الفيدرالية للولايات المتحدة ثبتت قيمة العملة بالنسبة للذهب. أدت هذا الربط إلى وجود فائض هائل من الذهب، إلا أن قيمة العملة انخفضت للغاية، مما أدى إلى خلق حركة تصدير هائلة للذهب إلى خارج الولايات المتحدة. اعتقد كل من **فريدمان وهايك** أن عدم استطاعة التفاعل مع الحاجة للعملة المتداولة أدى إلى التدافع على البنوك، إلا أن البنوك لم تعد قادرة على التعامل، وأدى ذلك، إلى جانب معدل التبادل الثابت بين الدولار والذهب، إلى حدوث الكساد الكبير. وأفاض **فريدمان** فى هذا الموضوع موضحا أن الحكومة تسببت فى مزيد من الألم الذى أحاق بالجمهور الأمريكى أولا برفع الضرائب، ثم بعد ذلك بطبع نقود دون غطاء ذهب لدفع الديون (وبهذا التضخم)؛ مما جعل الجمع بين هذين العاملين سببا فى نفاد مدخرات الطبقة الوسطى.

الليبرالية مقابل الشمولية

فى منتصف القرن العشرين، بدأت الليبرالية فى تعريف نفسها كاتجاه مضاد للشمولية. استخدم المصطلح لأول مرة **چيوڤانى چنتيل** لوصف نظام اجتماعى سياسى وضعه **موسولينى**. طبق **هتلر** مثل هذا النظام على

ألمانيا فى عهد النازى، وبعد الحرب أصبحت الشمولية مصطلحا وصفيا لما تعتبره الليبرالية المواصفات العامة للنظم الفاشية، والنازية، والماركسية اللينينية. سعت وحاولت النظم الشمولية أن تفرض تحكمًا مركزيًا مطلقًا فى كل نواحى أنشطة المجتمع، وذلك من أجل تحقيق الرخاء والاستقرار. بررت مثل تلك الحكومات هذه الاستبدادية بأن أوضحت أن وجود وبقاء حضارتها مهدد بالخطر. حازت معارضة النظم الشمولية أهمية كبرى فى التفكير الليبرالى والديمقراطى، وطالما صوروها على أنها محاولة لتدمير الديمقراطية الليبرالية. ومن ناحية أخرى، عارض خصوم الليبرالية بشدة التصنيفات التى ربطت بين الأيديولوچيات الفاشية العدوانية والشيوعية، واعتبروهما مختلفتين اختلافا جذريا.

فى إيطاليا وألمانيا، ربطت الحكومات الوطنية بين رأسمالية المؤسسات والدولة، وعززت فكرة أن أمتيهما متفوقتان ثقافيا وعرقيا، وأن إخضاعهما الدول الأخرى يرد لكل منهما «موقعها تحت الشمس» إلى وضعه الطبيعى، ونشرت أبواب الدعاية لهاتين الدولتين أن الديمقراطية ضعيفة وغير قادرة على القيام بعمل حاسم، وأن القائد القوى هو وحده القادر على فرض النظام اللازم. حظر الحكم الشيوعى فى الاتحاد السوفييتى الملكية الخاصة؛ مدعيًا أنه يعمل لصالح العدالة الاقتصادية والاجتماعية، وكان للحكومة رقابة تامة على الاقتصاد المخطط. أصر النظام على أن المصالح الفردية مرتبطة بمصالح المجتمع وتأتى فى مرتبة أدنى لها. كان هذا مبررا لقمع كل من المعارضين والمستائين من النظام الشيوعى، إلى جانب أنه كان بمثابة استخدام جبرى لقوانين العقوبات

المتشددة. بدأ الكثير من الليبراليين فى تحليل معتقداتهم الخاصة وتوصلوا إلى نتيجة مؤداها أن الشمولية ظهرت لأن الأشخاص الذين يعانون أحوالاً متخلفة يبحثون عن حلول. من هذا المنطلق ثار جدال حول واجب الدولة فى حماية الاقتصاد، كما قال **أشعيا برلين**: «حرية الذئاب تعنى موت الأغنام». أدى هذا الفكر الليبرالىّ إلى حث الحكومات على العمل كقوة توازن فى الاقتصاد.

كانت تفسيرات ليبراليين آخرين إبان ظهور الشمولية مناقضة لمجموعة من الأفكار التى لاقت قبولا حول دور التنظيمات الحكومية لتنظيم السوق والرأسمالية، شملت هذه المجموعة كتاب **فريدريك هايك** ***[الطريق للعبودية]***، الذى أوضح أن ظهور الديكتاتورية الشمولية كان نتيجة لتزايد التدخل الحكومى والتنظيمات التى تفرضها على السوق، والتى أدت إلى فقدان الحريات السياسية المدنية. يرى **هايك** كذلك أن هذه الضوابط الاقتصادية قد تم إقامتها فى المملكة المتحدة والولايات المتحدة، وحذر من هذه المؤسسات الكينزية، معتقدا أنها كانت وسوف تؤدى إلى الحكومات الاستبدادية نفسها التى حاول ليبراليو النظرية الكينزية تفاديها. نظر **هايك** إلى النظم الاستبدادية الشمولية مثل الفاشية، والنازية، والشيوعية؛ على أنها سعت كلها إلى إزالة أو الحد من الحرية السياسية، وهكذا يعتقد **هايك** أن الاختلافات بين النازية والشيوعية ما هى إلا اختلافات بلاغية لغوية وحسب.

رأى كل من **فريدريك ڤون هايك وميلتون فريدمان** أن الحرية الاقتصادية شرط ضرورى لخلق واستدامة الحريات المدنية والسياسية.

اعتقد **هايك** أن النتائج الشمولية قد تظهر داخل إنجلترا (أو أى مكان آخر) إذا ما سعت الدولة للتحكم فى الحرية الاقتصادية للفرد عن طريق القواعد السياسية التى وضع خطوطها العريضة أشخاص مثل: **ديوى**، أو **كينز**، أو **روزڤلت**. بينت الدراسات الليبرالية الكلاسيكية التى أجراها كل من معهد **فريزر** الكندى المحافظ، ومؤسسة «التراث ـ Heritage» الأمريكية المحافظة ـ وكل منهما يؤيد السوق الحرة ـ وصحيفة وول ستريت عن وجود علاقة بين الحرية الاقتصادية والحريات السياسية والمدنية إلى المدى الذى زعمه **فريدريك ڤون هايك**. إنهم يتفقون مع **هايك** على أن الدول التى قيدت الحرية الاقتصادية، انتهى بها الأمر إلى تقييد الحريات المدنية والسياسية.

كان النقد الذى وجهه **كارل پوپر** للشمولية من أكثر الانتقادات المؤثرة. دافع فى كتابه ***[المجتمع المفتوح وأعداؤه]*** عن الديمقراطية الليبرالية، ودافع عن وجود مجتمع مفتوح، يتم تغيير الحكومة فيه دون إراقة الدماء. حاجج **پوپر** أن عملية تراكم المعارف البشرية لا يمكن توقعها، وأن نظرية الحكومة المثالية لا يمكن تحقيقها، لذلك؛ لا بد أن يكون النظام السياسى مرنا بقدر يكفى لأن تكون سياسة الحكومة قادرة على التطور والتكيف مع حاجات مجتمعها، وعلى وجه الخصوص عليها أن تشجع التعددية والاتجاهات الثقافية المتعددة الأبعاد.

الليبرالية بعد الحرب العالمية الثانية

فى معظم الدول الغربية، كانت الأحزاب الليبرالية واقعة إما فى قبضة

الأحزاب «المحافظة» من جهة، أو فى قبضة الأحزاب الديمقراطية الاشتراكية أو العمالية من جهة أخرى. على سبيل المثال، أصبح الحزب الليبرالى فى المملكة المتحدة حزب أقلية. حدث الشىء نفسه فى عدد من الدول الأخرى، حيث أخذت الأحزاب الديمقراطية الاشتراكية توجهاتها من اليسار، بينما اتخذت أحزاب مشروعات الأعمال (bussinesses) توجهاتها من اليمين.

شهدت فترة ما بعد الحرب سيطرة الليبرالية الحديثة. إن ربط الحداثة والتقدمية بفكرة حصول الجماهير على الحقوق وعلى الموارد الاقتصادية والتعليمية الكافية سوف يكون أفضل دفاع فى مواجهة تهديدات الشمولية، جعل ليبرالية تلك الفترة تتخذ موقفا مؤداه أنه بالاستخدام المستنير للمؤسسات الليبرالية، يمكن تعظيم قدر الحريات الفردية، ويمكن الوصول إلى تحقيق الذات بالاستخدام المتوسع للتكنولوچيا. كان من ضمن الكُتّاب الليبراليين لتلك الفترة الاقتصادى **چون كنيث جالبريث**، والفيلسوف **چون راولز**، وعالم الاجتماع **رالف داهرندورف**. تطور نوع من الفكر المعادى الذى نظر إلى أى تدخل حكومى فى الاقتصاد على أنه بمثابة خيانة للمبادئ الليبرالية. أطلق هذا النوع من الفكر على نفسه اسم «المؤيدون للمذهب الليبرالى» وتركزت حركتهم حول مدارس الفكر المماثلة مثل الاقتصاديات النمسوية.

تحتل المجادلات بين الحرية الشخصية والمثالية الاجتماعية [الاشتراكية] الكثير من جوانب نظرية الليبرالية منذ الحرب العالمية الثانية، وتركزت،

على وجه الخصوص، حول موضوعات الاختيار الاجتماعى وآليات السوق اللازمة لإيجاد مجتمع «ليبرالى». كان أحد أهم أجزاء هذه المحاجة يتعلق بنظرية الإمكانية العامة لـ **«كنيث آرو»**. التى تنص على أنه لا يوجد اختيار اجتماعى [اشتراكى] متناسق يمكن توظيفه لتأمين اتخاذ قرارات حرة من أى حدود، مع استقلال، والحصول على أفضل النتائج، مع استبعاد الدكتاتورية باختصار، وفقا لهذه النظرية، يستحيل الحصول على حرية غير مقيدة، وأقصى حد من النفعية، وسلسلة غير محدودة من الاختيارات، فى الوقت نفسه. هناك جدال هام آخر بين الليبراليين عن أهمية العقلانية فى عملية صنع القرار ـ هل يُفضل أن تقوم الدولة الليبرالية على أساس الحقوق الإجرائية الصارمة، أو على أساس المساواة المعتبرة؟

تتعلق أحد أهم المجادلات بما إذا كان للبشر حقوقًا إيجابية كأعضاء فى مجتمعات بالإضافة إلى الدفاع عنهم وحمايتهم من الأخطاء التى يرتكبها آخرون. الإجابة «نعم» لدى الكثير من الليبراليين. للأفراد حقوق إيجابية مبنية على كونهم أعضاء فى وحدة قومية، أو سياسية، أو محلية، وأنهم يتوقعون الحماية والمزايا من هذه الاتحادات. لأفراد المجتمع الحق فى توقع أن يقوم مجتمعهم بتنظيم الاقتصاد إلى حد ما، حيث لا يمكن للأفراد تنظيم الظروف الاقتصادية الدائمة الصعود والهبوط، فإذا ما كان للأفراد الحق فى المشاركة فى القدرات العامة، إذن فإن لهم الحق فى توقع الحصول على فرص التعليم والضمانات الاجتماعية ضد التحيز من أفراد الشعب الآخرين. وقد يجيب البعض الآخر من الليبراليين بـ: لا، ليس للأفراد مثل هذه الحقوق كأعضاء فى

مجتمعات؛ لأن هذه الحقوق تتعارض مع حقوق أساسية أكثر «سلبية» لأفراد المجتمع الآخرين.

تأرجح بندول الليبرالية بعد السبعينيات من القرن الماضى، من زيادة دور الحكومة إلى مزيد من اللجوء لمبادئ السوق الحرة وحرية التجارة. وفى الأساس، تراجعت الكثير من أفكار النصف الأول من القرن.

كان ذلك من ناحية كرد فعل للانتصار الباهر للأشكال المهيمنة من ليبرالية ذلك الحين، ولكن كان لذلك أيضا جذوره فى أسس الفلسفة الليبرالية، خاصة الشكوك حول الدولة، سواء أكانت فاعلا اقتصاديا أو فلسفيا، حتى المؤسسات الليبرالية قد يُساء استخدامها بحيث تؤدى إلى تقليص وليس تعزيز الحرية. بزغ التأكيد المتزايد على السوق الحرة بتأثير **ميلتون فريدمان** فى الولايات المتحدة، وبتأثير أعضاء المدرسة النمسوية فى أوروبا. كانت مجادلاتهم تنصب على أن التنظيمات وتدخل الحكومة فى الاقتصاد تعد منزلقا خطرا، إذ أن أى منها سيؤدى إلى المزيد، وأن ذلك المزيد تصعب إزالته.

أثر الليبرالية فى العالم الحديث

أثرت الليبرالية على العالم الحديث أثرًا عميقا. ترجع أفكار الحريات الفردية، والكرامة الشخصية، وحرية التعبير، والتسامح الدينى، والملكية الخاصة، وحقوق الإنسان العالمية، وشفافية الحكومة، والقيود على سلطات الحكومة، والسيادة الشعبية، وتقرير المصير الوطنى، والخصوصية، وسياسة التنوير والعقلانية، وسيادة القانون، والمساواة

الكاملة، واقتصاد السوق الحرة، وحرية التجارة، تعد كلها أفكار جذرية ترجع إلى ٢٥٠ عاما مضت[١]. انتشرت الديمقراطية الليبرالية فى شكلها النموذجى ـ من التعددية السياسية القائمة على تعدد الأحزاب ـ فى كثير من أنحاء العالم. وحاليا تم قبول كل هذه الأفكار على أنها أهداف سياسية فى معظم الدول، حتى إذا ما كانت هناك فجوة واسعة بين القول والفعل. إنها ليست أهدافا لليبراليين وحدهم، لكنها كذلك أهداف الديمقراطيين الاشتراكيين، والمحافظين، والديمقراطيين المسيحيين. هناك معارضة بالطبع.

(١) ينطبق ذلك على أوروبا الغربية وأمريكا، فكثير من المذكور كان فى كثير من مناطق العالم قبل بضع مئات إن لم يكن يتجاوز الألف، وبعضها الآلاف من السنين ـ المترجمة.

الباب الثالث

الليبرالية المعاصرة

نظرة عامة إلى الأوضاع السياسية

يتم حاليا استخدام كلمة «ليبرالية» استخدامات مختلفة فى الدول المختلفة. أحد أهم هذه التناقضات هو بين استخدامها فى الولايات المتحدة واستخدامها فى القارة الأوروبية. تتناقض الليبرالية مع النظرة المحافظة فى الولايات المتحدة، ويؤيد الليبراليون الأمريكيون تسامحًا أوسع ومزيدًا من القبول بصدر رحب للتعددية الثقافية والعمل الإيجابى (*). وفى أوروبا ـ من ناحية أخرى ـ لا تتباين الليبرالية فقط مع الأفكار المحافظة والديمقراطية المسيحية، لكن أيضا مع الاشتراكية والديمقراطية الاشتراكية. فى بعض البلاد، يتشارك الليبراليون الأوروبيون والديمقراطيون المسيحيون فى مواقف مشتركة.

قبل أى تفسير لنتائج هذا الموضوع، من المهم إضافة هذه الثنائيات: هناك دائما انفصال بين المثاليات الفلسفية والحقائق السياسية. وكذلك فإن خصوم أى عقيدة يصفونها بمصطلحات مختلفة عن تلك التى يستخدمها مؤيدوها. سيجد القارئ هنا سجلاً للأهداف التى ظهرت بوضوح وبشكل مستمر عبر البيانات الرسمية الرئيسية لليبرالية

(*) قانون صدر فى الولايات المتحدة لتعويض الفئات التى الانحياز ضدها فى السابق، مثل السود، والنساء وغيرها، بعمل إيجابى يزيد فرص تعليمهم وتوظيفهم وهناك الآن معارضة تسعى لإبطال هذا القانون ـ المترجمة.

(على سبيل المثال بيان أكسفورد لعام ١٩٤٧م). لا يعد ذلك محاولة لتوفيق وجهات النظر لأشخاص أو هيئات أو مؤسسات أو دول، وليس كذلك محاولة لتفحص أى أهداف خفية، حيث أن ذلك خارج نطاق اهتمام هذه المقالة.

دعت معظم الأحزاب السياسية التى عرّفت نفسها بأنها ليبرالية إلى تعزيز حقوق ومسئوليات الأفراد، والاختيار الحر فى إطار عملية تنافس مفتوحة، والسوق الحرة، والمسئوليات المزدوجة للدولة فى حماية المواطن الفرد وضمان حرياته. يميل نقاد الأحزاب الليبرالية إلى صياغة السياسات الليبرالية بمصطلحات مختلفة. قد تؤدى الحرية الاقتصادية إلى عدم مساواة ضخمة. قد تؤدى حرية الحديث إلى حديث فاحش، أو تجديفى، أو مخادع. وهنا قد يتعرض دور الدولة كمؤيد للحرية وحامى لمواطنيها إلى الدخول فى صراع.

تؤكد الليبرالية على أهمية الديمقراطية الليبرالية النيابية على أنها أفضل أشكال الحكومات، ويخضع الممثلون النيابيون لحكم القانون، وسلطتهم مقيدة بمواد الدستور، الذى يؤكد على حماية حقوق وحريات الأفراد ويقيد إرادة الأغلبية. يقف الليبراليون إلى جانب نظام التعددية، والتى فيها تتنافس وجهات النظر السياسية والاجتماعية المختلفة، حتى وجهات النظر المتطرفة، من أجل الحصول على النفوذ السياسى على أسس ديمقراطية، ولدى كل منها الفرصة للوصول إلى السلطة من خلال انتخابات تعقد على دورات. إنها تؤكد على إزالة الفوارق بوسائل سلمية وبموجب العمليات الديمقراطية أو الشرعية. يسعى كثير من

الليبراليين إلى المزيد من انخراط ومشاركة المواطنين فى العملية الديمقراطية. يحبذ بعض الديمقراطيين الديمقراطية المباشرة بدلا من الديمقراطية النيابية.

تؤيد الليبرالية منح جميع المواطنين حقوقهم المدنية، فتتسع حماية ومزايا الحرية الشخصية لتشمل كل المواطنين بالتساوى بحكم القانون. وتتضمن معاملة جميع المواطنين معاملة متساوية بصرف النظر عن العرق، أو النوع، أو الطبقة. انقسم الليبراليون بشأن المدى الذى تصل إليه الحقوق الإيجابية، مثل الحق فى الإمداد بالغذاء، والمأوى، والتعليم، والرعاية الصحية. يجادل انتعاد من مدرسة حقوق الانسان الدولية بأن الحقوق المدنية التى تم الدفاع عنها فى النظرة الليبرالية لا تمتد لجميع البشر، لكنها مقتصرة على مواطنى دول بعينها. ولذلك فإن التمييز فى المعاملة بناء على الجنسية تصبح ممكنة، خاصة فيما يتعلق بالمواطنة نفسها.

تعد أحكام القانون والمساواة أمام القانون أمورا جوهرية بالنسبة لليبرالية. سلطة الحكومة تصبح مشروعة فقط إذا ما تم ممارستها بالتناغم مع القوانين التى تم إصدارها بموجب إجراءات شرعية، والجانب الآخر لحكم القانون هو إصراره على ضمان قضاء نزيه، حيث يرمى استقلاله السياسى إلى العمل كضامن ضد الأحكام التعسفية فى القضايا الفردية. يتضمن حكم القانون مفاهيم مثل: الافتراض المسبق بالبراءة، وعدم التعرض للعقوبة المزدوجة، والتحقيق فى قانونية سجن أى شخص معتقل. يعتبر الليبراليون حكم القانون حارسًا ضد الفساد، وتحديداً

تقييداً مفروضًا على سلطة الحكومة. يرفض الليبراليون فى نظام العقوبات ـ على وجه العموم ـ العقوبات غير الإنسانية فى نظرهم، بما فيها عقوبة الإعدام.

لا تتوافق العنصرية مع الليبرالية، ورغم هذا، يُعادى ليبراليو أوروبا ـ عادة ـ أى محاولات تقوم بها الدولة لفرض المساواة فى فرص العمل لكافة الأعراق، بينما فى الولايات المتحدة، يحبذ الكثير من الليبراليين مثل هذه الممارسات الإيجابية. يدعم الليبراليون على وجه العموم الفرص المتساوية، وليس بالضرورة دخلا متساويا. لا تحبذ معظم الأحزاب الليبرالية الأوروبية تحديد حصص للوظائف للنساء والأقليات العرقية كأفضل طريقة لإنهاء عدم المساواة بين النوع والأعراق. إلا أنهم جميعا يوافقون على أن التمييز على أساس من العرق أو النوع يعد عملا خاطئا من الوجهة الأخلاقية.

يؤكد الليبراليون الاقتصاديون اليوم على أهمية السوق الحرة والتجارة الحرة، ويسعون للحد من تدخل الحكومة فى كل من الاقتصاد المحلى والتجارة الخارجية. تتفق الحركات الليبرالية الحديثة ـ عادة ـ من حيث المبدأ مع فكرة التجارة الحرة، لكنها تُبقى على بعض الشكوك، وترى أن التجارة غير المقيدة تؤدى إلى نمو التجمعات الكبرى المتعددة الجنسيات، وتركيز الثروة والنفوذ فى أيدى القلة. فى الاتفاقيات التى عقدت بعد الحرب بشأن حكومات الرخاء فى أوروبا، أيد الليبراليون مسئولية الحكومة عن رعاية الصحة والحد من الفقر، بينما ظلوا ينادون بسوق تقوم على التبادل المستقل. يوافق الليبراليون على إتاحة ظروف رعاية

صحية عالية الجودة وتعليم لجميع المواطنين، لكنهم اختلفوا فى نظرتهم إلى الدرجة التى يتحتم على الحكومات توفيرها من هذه المزايا. وحيث أن الفقر يعد تهديدا للحرية الشخصية؛ تبحث الليبرالية عن توازن بين مسئوليات الفرد ومسئولية المجتمع. يحبذ الليبراليون بوجه خاص حماية خاصة للمعاقين، والمرضى، والمسنين.

تحولت الليبرالية الأوروبية إلى سياسات تجارة حرة متزايدة فى الثمانينيات والتسعينيات، وأيدت خصخصة وتحرير الرعاية الصحية وغيرها من القطاعات الحكومية. يميل الليبراليون الأوروبيون المعاصرون إلى الاعتقاد بدور أقل للحكومة أكثر مما يدعو إليه معظم الديمقراطيين الاشتراكيين، ناهيك عن الاشتراكيين، والشيوعيين. يبدو الاتفاق فى الرأى بين الليبرالية الأوروبية يشمل اعتقاداً بأن الاقتصاديات يجب أن تكون لا مركزية. على وجه العموم، لا يعتقد الليبراليون الأوروبيون المعاصرون أن الحكومة عليها أن تسيطر مباشرة على أى إنتاج صناعى من خلال الشركات المملوكة للدولة، مما يضعهم فى تعارض مع الديمقراطيين الاشتراكيين.

يعتقد الليبراليون ـ على وجه العموم ـ فى الحكومة المحايدة، بمعنى أنه ليس من مهام الدولة تحديد القيم الشخصية. وكما وصفها **جون راولز**: «ليس للدولة حق فى تحديد مفهوم خاص للحياة الكريمة». تم التعبير عن هذه الحيادية فى الولايات المتحدة فى إعلان الاستقلال على أنها الحق فى السعى لتحقيق السعادة.

فى كل من أوروبا والولايات المتحدة، عادة ما يدعم الليبراليون حركة الاختيار المسبق، ويؤيدون حقوقًا متساوية للنساء والشواذ.

تعارض بعض الأحزاب الليبرالية حاليا التعددية الثقافية، التى يرون أنها تُفسد الوحدة الوطنية. والبعض الآخر من الأحزاب الليبرالية يتقبل برضا التعددية الثقافية على أنها تُثرى المجتمع، لكنها تعارض الثقافات التى تُنكر حقوق النساء أو الجماعات العرقية الأخرى. وهناك بعض الليبراليين الذين يثيرون الجدال من أجل تسامح تام مع كل الجماعات العرقية ويعارضون فرض أى قيم، مثل حقوق النساء، على الثقافات ذات وجهات النظر المختلفة.

يتقاسم بعض الليبراليين قيم أنصار البيئة، مثل حزب الخضر. إنهم يسعون إلى الوصول إلى الحد الأدنى من الأضرار التى يسببها الجنس البشرى للبيئة الطبيعية، وتعظيم إعادة إصلاح المناطق التى تعرضت للدمار. حاول بعض النشطاء إحداث تغييرات على مستوى اقتصادى معين بالعمل معًا مع مشروعات الأعمال، لكن آخرين يحبذون إصدار تشريعات يمكنها أن تؤدى إلى تنمية مستدامة. لا يتقبل ليبراليون آخرون القيود الحكومية فى هذه المسألة، ويوضحون أن السوق يجب أن تنظم نفسها.

لا يوجد إجماع فى الرأى حول مذاهب ليبرالية فى السياسات العالمية، إلا أنه توجد بعض الأفكار المحورية التى يمكن أن نستنتجها، على سبيل المثال، آراء الليبرالية الدولية.

يعتقد الليبراليون الاشتراكيون أنه يمكن منع الحروب. والبعض يحبذ التدويل، ويدعم الأمم المتحدة. يفضل الليبراليون الاقتصاديون على الجانب الآخر عدم التدخلية (التدخل فى شئون الدول الأخرى) أكثر من الأمن الجماعى. يعتقد الليبراليون بحق كل فرد فى الاستمتاع بالحريات الإنسانية الأساسية، ويؤيدون تقرير المصير للأقليات المحلية. ومن الأساسيات عندهم كذلك التبادل الحر للأفكار، والأخبار، والسلع، والخدمات بين البشر، وكذلك حرية التنقل خلال وبين كل البلاد. يعارض الليبراليون على وجه العموم الرقابة، والعوائق التجارية الحمائية، وتنظيمات التبادل.

يُعد الليبراليون من بين أقوى مؤيدى التعاون الدولى وإنشاء منظمات متخطية الحدود الدولية، مثل الاتحاد الأوروبى. وفى نظر الليبراليين الاشتراكيين، يمكن لسوق عالمية حرة وعادلة أن تعمل إذا ما احْتَرمَتْ الشركات فى كل أنحاء العالم الحد الأدنى من سلسلة من المقاييس الاجتماعية والبيئية المشتركة. والقضية الخلافية، التى لم يقم عليها إجماع ليبرالى فى الرأى، هى الهجرة. هل من حق الأمم أن تحد من تدفق الهجرات من البلاد ذات تعداد السكان المتزايد إلى بلدان ذات معدل سكان ثابت أو متناقص؟

الانحرافات السياسية

بدأت الأحزاب «الليبرالية» الأوروبية حديثا إعادة التفكير فى أوضاعها؛ كاستجابة للمواجهة مع الأنماط المتطرفة من الإسلام،

والأسلمة السياسية. لقد واجهت معضلة بين احترام ثقافة الآخر وحقوق الأفراد. تنحاز الليبرالية تقليديا إلى أن الدولة والمجتمع يجب أن يكون لها مصالح محدودة فى السلوك الخاص لمواطنيها فيما يختص بالعلاقات الجنسية الخاصة، وحرية التعبير، والضمير الشخصى، والمعتقدات الدينية، والاتحادات السياسية. الليبراليون الأوروبيون أقل رغبة فى مد الحرية لمن يفرضون على آخرين أمورا مثل: ارتداء الحجاب، والزواج المنظم، وختان الإناث، والتى يرونها متناقضة مع حرية الفرد (خاصة النساء)[1]. ويرى ليبراليون أوروبيون كثيرون حاليا أن على الدولة أن تعزز بفعالية «قيما غربية»، «قيمًا أوروبية»، و/ أو قيما تنويرية.

الانتقادات المقارنة

يرفض المدافعون عن قوة الدولة، المناوئون لليبرالية، تركيزها على حقوق الإنسان، ويركزون بدلا من ذلك على الجماعية أو المجتمع، إلى الدرجة التى تصبح فيها حقوق الأفراد إما هزيلة أو حتى مُصَادَرة. يطلق على هذا الموقف الجماعية.

---

(١) هذه هى الليبرالية إلا لـ... مثل الديمقراطية إلا لـ... أى المعايير المزدوجة. فكل ديانة، بل كل أيديولوچيا، لها قواعدها التى يسير عليها أتباعها ومؤيدوها. وقد رفع الإسلام شعار ﴿لا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ [البقرة: ٢٥٦]، وقصرت أيديولوچيات كثيرة عن أن تتخذ مثل ذلك شعارًا لها، وفى أكثر من مجال، والحجاب لا يفرضه أحد، ولكن ترتديه المسلمة برضاها، أما مسألة فرض قيم غربية أو أوروبية أو تنويرية، فهذا يجعل الليبرالية تتحول إلى ديكتاتورية ـ المترجمة.

يمكن أن نجد الجماعية فى كل من الليبرالية اليسارية أو اليمينية، ففى اليسار، الجماعية التى لا بد من تعزيزها هى الدولة، عادة فى شكل دولة اشتراكية. وفى اليمين، يجادل المحافظون والخصوم المتدينون بأن حرية الفرد فى غير النطاق الاقتصادى قد تؤدى إلى لامبالاة، وأنانية، ولا أخلاقية.

يمكن العثور على نقد أنعم لليبرالية فى الجماعية التى تؤكد العودة إلى مجتمعات دون الانتقاص من حقوق الأفراد.

خلف هذه الاختلافات النظرية الواضحة، يمكن التعامل مع بعض المبادئ الليبرالية، واحداً تلو الآخر، فنحتفظ بالبعض منها ونتخلى عن البعض الآخر. هذه العملية القادمة ـ حيث يفترض موافقة ممثلى الليبرالية على بعض القيم الليبرالية الكلاسيكية ويرفضون البعض الآخر ـ أدت إلى وجود بعض الانتقادات، وإلى تساؤل بعض النقاد عما إذا كانت كلمة «ليبرالى» ذات أى معنى مفيد على الإطلاق.

من منطق السياسات الدولية، فإن المطالبات العالمية بحقوق الإنسان التى تميل الليبرالية إلى المصادقة عليها، قد تم تفنيدها على يد المؤيدين الصارمين لعدم التدخل [فى شئون الدول]، طالما أن التدخل لصالح حقوق الإنسان قد يتصارع مع سيادة الدول. وعلى النقيض، فإن الفيدرالية العالمية تنتقد الليبرالية لمناصرتها الحقوق السيادية للدول، حيث ترى الفيدرالية العالمية أن احترام سيادة الدول لا يجدى فى مواجهة التطهير العرقى وغيره من الانتهاكات الحادة لحقوق الإنسان.

يرفض خصوم التوجه اليسارى لليبرالية الاقتصادية النظرة القائلة بأن القطاع الخاص يمكن أن يؤدى إلى منافع جمعية، وعادة ما يستشهدون بالضرر الذى لحق بهؤلاء الأفراد الذين خسروا بسبب المنافسة. إنهم يعارضون استخدام الدولة لفرض مبادئ السوق على غير الليبراليين، بفرض آلية السوق على قطاعات كانت خارج نظام السوق. إنهم يحاجون بأن سيطرة المبادئ الليبرالية على الاقتصاد والمجتمع قد ساهمت فى عدم المساواة بين الدول وعدم المساواة داخل الدول، ويقولون: تتسم المجتمعات الليبرالية بفقر طويل المدى، وفوارق عرقية وطبقية فى الصحة، ووفيات (الأطفال) والعمر المتوقع. بل ويقول البعض إن الدول التى تطبق قواعد السوق الحرة لديها بطالة عالية أكثر من الاقتصاديات المركزية التخطيط.

تتقاسم الليبرالية أهدافا ومناهج أساسية كثيرة مع الديمقراطية الاشتراكية، ولكنها تختلف فى مواقع أخرى. الاختلاف الأساسى بين الليبرالية والديمقراطية الاشتراكية، هو عدم موافقتها على دور الدولة فى الاقتصاد. يمكن فهم الديمقراطية الاشتراكية على أنها المزايا المشتركة، أو أيديولوچية أوسع نطاقا، تتقلب بين الليبرالية الاشتراكية، والاشتراكية الديمقراطية. تسعى الاشتراكية الديمقراطية لتحقيق بعض من الحد الأدنى من المساواة فى الحصيلة. يدعم الاشتراكيون الديمقراطيون قطاعًا عامًا واسعًا، وتأميم المنافع العامة مثل الغاز والكهرباء من أجل تفادى الاحتكارات الخاصة، وتحقيق عدالة اجتماعية ورفع مستوى المعيشة. على النقيض، تفضل الليبرالية ـ لعدم ثقتها فى الاحتكارات

(العامة والخاصة) ـ تدخل أقل للدولة، وتختار ـ على سبيل المثال ـ الدعم الحكومى والقيود الحكومية بدلاً من التأميم الصريح. تؤكد الليبرالية أيضا على المساواة فى الفرص، وليس المساواة فى الحصيلة. يؤكد نقاد الليبرالية من المعادين للدولة، مثلهم مثل أشكال من الفوضويين، على عدم شرعية الدولة لأى سبب من الأسباب.

الليبرالية المحافظة

النزعة الليبرالية المحافظة هى هجين من الليبرالية الاقتصادية والفلسفة الاشتراكية المحافظة. غالبًا ما تظهر هذه النزعة فى دول بها أحزاب اشتراكية و/ أو عُمالية قوية، وتأثرت بدرجة كبيرة بكتابات **إدموند بيرك**. تتضمن الأمثلة حزب الإصلاح الكندى، والتحالف الكندى، فاين جايل (جمهورية أيرلندا)، وحزب الجبهة الليبرالية (البرازيل)، والحزب المعتدل (السويد) والحزب الليبرالى الديمقراطى (اليابان) والحزب الليبرالى فى أستراليا.

نظرية العلاقات الدولية الليبرالية

نظرية تقول بأن أفضليات الدولة وليس إمكانات الدولة هى المحدد الأول لسلوك الدولة. بخلاف الواقعية، حيث ينظر إلى الدولة على أنها فاعل متوحد، تسمح الليبرالية بتعددية أنشطة الدولة. وهكذا، سوف تختلف الأفضليات من دولة لأخرى، استنادًا إلى عوامل مثل: الثقافة أو النظام الاقتصادى أو نوع الحكومة. تتمسك الليبرالية كذلك بأن التفاعل

بين الدول ليس مقتصرا على السياسة/ الأمن («سياسات عليا»)، ولكنه كذلك اقتصادى أو ثقافى («سياسات سفلى») سواء من خلال منشآت تجارية، أو منظمات، أو أفراد. وهكذا، بدلا من نظام دولى فوضوى، توجد وفرة من فرص التعاون وأفكار أكثر توسعا عن النفوذ، مثل رأس المال الثقافى (على سبيل المثال: تأثير أفلام دولة ما، يؤدى إلى نشر ثقافتها بين الجماهير وخلق سوق لصادراتها فى جميع أنحاء العالم). افتراض آخر مؤداه أن المكاسب المطلقة يمكن تحقيقها من خلال التعاون والاعتماد المتبادل ـ وعلى هذا النحو يمكن تحقيق السلام.

لا ترتبط الليبرالية كنظرية للعلاقات الدولية بطريقة جذرية بالليبرالية كأيديولوچية محلية أكثر عمومية، وعلى نحو متزايد، يدمج الليبراليون المعاصرون نظرية العلاقات الدولية داخل مواقفهم السياسية الخارجية.

الليبرالية الحديثة (Neo Liberalism)

الليبرالية الحديثة هى أيديولوچية اقتصادية أكثر من كونها أيديولوچية سياسية أوسع. أدى الانتقال المتأرجح للنشاط الحكومى فى السبعينيات إلى ظهور هذا المصطلح، الذى يشير إلى برنامج للحد من العوائق التجارية والقيود على السوق الداخلية، بينما تُستخدم سلطة الحكومة لتفرض فتح أسواق أجنبية. تتقبل الليبرالية الحديثة درجة معينة من تدخل الحكومة فى الاقتصاد المحلى، خاصة بنك مركزى له سلطة طبع نقود دون غطاء، وهى تفضل كذلك قوة تدخل عسكرية. بينما توصف الليبرالية الحديثة أحيانا بأنها تتداخل مع التاتشرية، تم وصف علماء

اقتصاد متعددين مثل : **چوزيف ستيجلتز وميلتون فريدمان** عن طريق آخرين بأنهم الليبراليون الجدد. لا يرتبط بالضرورة برنامج العمل الاقتصادى هذا ببرنامج عمل فى السياسات : لا يتعهد الليبراليون الجدد بالحرية الفردية فى القضايا الأخلاقية أو فى الأعراف الخاصة بالجنس. والمثال الصارخ على ذلك نظام **پينوشيه** فى شيلى، بل إن البعض يصنفون **رونالد ريجان، ومارجريت تاتشر، وحتى تونى بلير، وجيرهارد شرويدر** على أنهم ليبراليون جدد.

يجب أن نلاحظ أن الكثير من الأحزاب الديمقراطية الاشتراكية فى التسعينيات، قد تبنت سياسات الليبرالية الحديثة الاقتصادية، مثل خصخصة الصناعة والأسواق المفتوحة، بدرجة أفزعت الكثير من الذين يصوتون لصالحها. أدى ذلك لجعل هذه الأحزاب ليبرالية حديثة فعلا، وغالبا ما أدى ذلك إلى خسارة فادحة فى الدعم الشعبى. على سبيل المثال، الانتقادات الموجهة للجناح اليسارى للحزب الديمقراطى الاشتراكى الألمانى وحزب العمال البريطانى، متهمين الحزبين بمتابعة السياسات الليبرالية الحديثة عن طريق رفض إعادة تأميم الصناعة. وكنتيجة لذلك، ذهب الكثير من التأييد لهذه الأحزاب إلى الاتحاد الديمقراطى المسيحى والديمقراطيين الليبراليين على التوالى.

يستخدم مصطلح الليبرالية الحديثة أحيانا كسلة لجميع أفعال معاداة الاشتراكية التى زحفت خلال بعض البلاد أثناء الفترة ما بين السبعينيات والتسعينيات. تطالب الليبرالية الحديثة من طراز ليبرالية **تاتشر، وريجان، وپينوشيه** بالتحرك من مجتمع بيروقراطى قائم على

الوفرة والرخاء تجاه ميروتوقراطية [حكم النخبة] تعمل للوفاء بمصالح مشروعات الأعمال الكبيرة. وفى الواقع الفعلى، فإن هذه الحكومات تستقطع ميزانيات للتعليم وتفرض ضرائب ثقيلة على الدخل أكثر مما على الثروة، مما يؤدى إلى مزيد من نفوذ مشروعات الأعمال والطبقة العليا.

يرى بعض المحافظين أنفسهم على أنهم الورثة الحقيقيون لليبرالية الكلاسيكية. أوضح **جونا جولد برج** من **[الناشيونال ريفيو]** أن «معظم المحافظين أكثر قربا من الليبراليين الكلاسيكيين من كثيرين من الليبراليين المنطقيين؛ لأن المحافظين يرغبون فى الإبقاء على بعض الأعراف التى يرون أنها ضرورية للحرية».

اضطراب جديد أصاب تصنيف الليبرالية والنزعة المحافظة، أن بعض المحافظين يدعون أن القيم الليبرالية قيم تخصهم.

الليبرالية الأوردية (Ordoliberalism)

وفقا لليبرالية الأوردية، على الدولة خلق بيئة قانونية ملائمة للاقتصاد، وتحافظ على مستوى صحى للمنافسة خلال معايير تتمسك بمبادئ السوق. والهدف هو أنه إذا لم تتخذ الدولة إجراءات فعالة لتشجيع المنافسة، فإن المنشآت ذات النفوذ الاحتكارى (أو احتكار القلة) سوف تظهر، وهى لن تؤدى فقط إلى تقويض المزايا التى حققها اقتصاد السوق، بل قد تدك أركان الديمقراطية ذاتها، طالما يمكن تحول النفوذ الاقتصادى القوى إلى نفوذ سياسى. وباقتباس كلمات **ستيفن پادچيت**:

«العقيدة المركزية لليبرالية الأوردية هى التحديد التام لتقسيم العمل فى الإدارة الاقتصادية، مع تحديد المسئوليات الموكلة لمؤسسات بعينها. تكون السياسة النقدية مسئولية بنك مركزى منوط به العمل على استقرار المال وانخفاض التضخم، ومستقل عن الضغوط السياسية من قبل مؤسسات قانونية. تتولى الحكومة السياسة المالية التى توازن بين عائدات الضرائب وإنفاق الحكومة، بينما يقوم أصحاب الأعمال والنقابات التجارية بصيانة سياسة الاقتصاد الكبير».

على الدولة إنشاء نظام اقتصادى وليس توجيه العمليات الاقتصادية. تطورت الليبرالية الأوردية فى الثلاثينيات وحتى الخمسينيات من القرن الماضى على يد خبراء الاقتصاد الألمان من أمثال: **ويلهلم روبك** (الذى قضى فترة حكم النازى فى المنفى)، **ووالتر إيوكين، وفرانز بوم، وهانز جروثمان ـ دورث** لخلق اقتصاد سوق اشتراكية ألمانية.

* * *

الباب الرابع

الليبرالية الحديثة والليبرالية الأمريكية

الليبرالية الحديثة (Neo Liberalism)

الليبرالية الجديدة (New Liberalism) (والتى تسمى كذلك الليبرالية الاشتراكية) ليست هى الليبرالية الحديثة (Neo Liberalism).

الليبرالية الحديثة، مصطلح لوصف شكل أعيد إحياؤه من الليبرالية الاقتصادية، والذى أصبح هاما جدا فى مناقشات السياسة الاقتصادية الدولية منذ السبعينيات وحتى الآن.

يشير مصطلح الليبرالية الحديثة فى الاستخدام الدولى السائد إلى فلسفة اقتصادية ـ سياسية ترفض تدخل الحكومة فى الاقتصاد الداخلى، وتركز على وسائل السوق الحرة، وقيود محدودة على أنشطة مشروعات الأعمال، وحقوق الملكية. تحبذ الليبرالية الحديثة فى السياسة الخارجية فتح الأسواق الخارجية عن طريق وسائل سياسية، وباستخدام ضغوط اقتصادية، وبالطرق الدبلوماسية، و/ أو بالتدخل العسكرى. يشير فتح الأسواق إلى تجارة حرة وتقسيم دولى للعمل. تحبذ الليبرالية الحديثة ـ على وجه العموم ـ ضغوط سياسية متعددة الأطراف من خلال منظمات دولية أو آليات منبثقة عن معاهدات، مثل: منظمة التجارة الدولية (WTO) والبنك الدولى. تفضل الليبرالية الحديثة سياسة عدم التدخل الحكومى، وتريد تقليص دور الحكومات القومية إلى أدنى حد، وتقيس مدى النجاح بالمكاسب الاقتصادية ككل. ولترفع كفاءة مؤسسات

الأعمال، تعمل من أجل استبعاد أو تخفيف حدة سياسات العمل، مثل الحد الأدنى للأجور، وحقوق التفاوض الجمعية.

إنها تعارض الاشتراكية، والحمائية، والتدخلات البيئية. عادة ما تكون الليبرالية الحديثة على غير اتفاق مع التجارة العادلة وغيرها من الحركات التى تنادى بضرورة أن تكون لحقوق العمال والعدالة الاجتماعية أولوية فى العلاقات الدولية والاقتصادية.

يرتبط استخدام مصطلح الليبرالية الحديثة فى الولايات المتحدة ببعض أوضاع من قبيل دعم الإصلاح الرامى إلى تجارة حرة، وإصلاح دولة الرفاهية، ولكن لا تعارض الكينزية أو الاهتمام بالبيئة. على سبيل المثال فإن الاقتصادى **براد دى لونج** يعد فى السياق الأمريكى مدافعا بارزا عن الليبرالية الحديثة، رغم أنه من مؤيدى كينز، وإعادة توزيع الدخل، ومن النقاد الشرسين لإدارة الرئيس بوش. عادة ما ترتبط الليبرالية الحديثة فى السياق الأمريكى بالاتجاه الثالث. مؤيدو النسخة الأمريكية لليبرالية الجديدة يعرضونها على أنها موقف پراجماتى (نفعى)، يركز على «الأصلح»، ويتعالون على الجدل بين اليسار واليمين.

يمكن أن يؤدى التشابك بين هذه الاستعمالات إلى الخلط. فى الاستخدام الدولى، يُنظر إلى الرئيس الأسبق **رونالد ريجان** والحزب الجمهورى الأمريكى على أنهما من الرواد المناصرين لليبرالية الحديثة. إلا أن **ريجان** لم يوصف قط على هذا النحو فى المناقشات السياسية داخل الولايات المتحدة، حيث ينطبق المصطلح ـ فى الأغلب ـ على الديمقراطيين المعتدلين، مثل مجلس القيادة الديمقراطى.

الخلفيـــة

الليبرالية الحديثة مصطلح يستخدم لوصف حركات متنوعة، تنفر من رقابة الدولة أو التدخل فى الاقتصاد، بدأت على وجه الخصوص فى السبعينيات. ولا يُعد مصطلح الليبرالية الحديثة المصطلح الوحيد لهذه الحركة، إذ يجادل كثير من مؤيديها على أنها ببساطة «الليبرالية» وحسب، بينما يطلق عليها نقادها (بمحازاة بعض من مؤيديها) التاتشرية (فى المملكة المتحدة)، أو الريجانية (فى الولايات المتحدة الأمريكية)، أو العقلانية الاقتصادية (أستراليا)، أو الروچرنومية (نيوزيلندا)، أو المانموها نوميه (الهند). وبسبب الرابطة الوثيقة بين هذه الفلسفة واقتصاديات الكلاسيكية الحديثة، والخلط بالمصطلح الغامض «ليبرالي»، يؤيد البعض مصطلح «فلسفة الكلاسيكية الحديثة».

الليبرالية الحديثة فى شكلها الأقصى فى رفض الحلول الوسط، هى عبارة عن أيديولوچية اقتصادية تتركز على قيم التجارة والأسواق التى لا تخضع لقيود النظم، وعلى الآفاق الموسعة لمشروعات الأعمال التى ظهرت بانتهاء الحرب الباردة، أو العولمة. إنها تجادل بأن الأسواق الحرة، والتجارة الحرة، والتدفق غير المقيد لرأس المال، سوف يؤدى إلى مزايا اجتماعية وسياسية واقتصادية. يؤيد هذا الشكل الحد الأدنى من الإنفاق الحكومى، والحد الأدنى من الضرائب، والحد الأدنى من القيود، والحد الأدنى من التدخل المباشر فى الاقتصاد. وفحوى جداله أن قوى السوق ستقوم بشكل طبيعى بملء عدة مناطق من مناطق نفوذ الدولة للوصول إلى أعلى معدلات المكاسب الكلية. يقر هؤلاء المنقصون من نفوذ الدولة

أن قوى السوق بطبيعتها غير متساوية. يجادل أنصار الليبرالية الحديثة فى الغرب، بأن دولة الرخاء يجب تفكيكها أو خصخصتها. القوة الدافعة لهذا الطراز من الليبرالية الحديثة ـ كجزء من العولمة ـ هو استغلال الموارد العالمية: عمالة رخيصة، ومواد خام، وأسواق، بأكثر الطرق الفعالة الممكنة، وأثناء القيام بذلك، يتم فتح مزيد من الأسواق أمام دخول السلع عن طريق الدول المتقدمة.

على أى حال، تنطبق الليبرالية الحديثة على سلسلة واسعة للغاية من التطورات، لا ترتبط كلها بالأحزاب المحافظة. تشمل التطورات التحول من النظم إلى عدم وجود نظم، والتحول من المزايا المشتركة إلى المزايا الخاصة، والتحول من حجم التجارة المنخفض لدى نظام بريتون وودز إلى أحجام كبيرة من التجارة فى بيئة عملات عائمة باستخدام المزايا النسبية، لزيادة إجمالى الناتج المحلى ومتوسط الأجور. من منطلق هذا المعنى الواسع، تظهر حجة أن المشكلة فيما يتعلق بالدول المتخلفة هو الفساد الناشئ عن تدخل الدولة بأدوات الرقابة على آليات السوق عن طريق الأسعار المدعمة، أو الأجور المحددة، أو اختيار الفائزين والخاسرين فى التنمية الاقتصادية.

يصور البعض الليبرالية الحديثة على أنها فرض «للأسواق الحرة من أعلى إلى أسفل» حيث أنها قامت لصالح الشركات متعددة الجنسيات من خلال أكبر مؤسسات التمويل الدولية للاقتصاد العالمى، أى صندوق النقد الدولى (IMF)، ومنظمة التجارة العالمية (WTO)، والبنك الدولى، وعن طريق أجهزة الدول الكبرى القوية، خاصة حكومات

الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة الأمريكية؛ ولأن هذه المؤسسات الحكومية تؤيد الليبرالية الحديثة، اعتبر الكثيرون أن هذه السياسات تهدف إلى استغلال المنشآت الكبرى والدول المتقدمة للدول الأقل تقدما. يجادل النقاد بأن هذه المؤسسات لا تدعم التنمية، لكنها بدلا من ذلك تكرس مزايا وأوضاع الدول المتقدمة. يحتج النقاد على حقيقة أن السياسات الليبرالية الحديثة خولت الشركات متعددة الجنسيات نفوذا اقتصاديا على الحكومات المنتخبة بطريق ديمقراطى، حيث أن هذه الشركات تستخدم طاقاتها لسحب أو صب رءوس الأموال (ولذلك أثرت فى فرص العمل والاقتصاد) كوسيلة لإرغام الحكومات على العمل وفق تعليماتها.

سوف يقول مؤيدو الليبرالية الحديثة إن تدفق رأس المال (دخولاً وخروجًا) يعد ضروريا لفاعلية السوق. إنهم يشيرون إلى الدراسات الاقتصادية عن اضطرابات وصدمات السبعينيات، ويجادلون بأن الأسواق الحرة سوف تكون عاملا ملطفا فى مواجهة مثل هذه الصدمات، عن طريق ازدهار فائق، وعائدات أفضل على رأس المال، مما يؤدى إلى مزيد من الاستثمارات والتنمية. إنهم يجادلون بأن إلزام الدول النامية بالارتباط بالدول المتقدمة سوف يؤدى إلى تعزيز الاستقرار العالمى، وفى آخر الأمر إلى التحول إلى حكومات أكثر ديمقراطية.

وعلى عكس ما يوحى به الاسم، فإن الأشخاص الذين يعرفون بأنهم ليبراليون عادة ما يعارضون الليبرالية الحديثة أولا يدعمونها تماما.

الليبرالية الحديثة ليست جزءا من الليبرالية الجديدة لـ **چون ديوى، وودرو ويلسون، أو چون ماينارد كينز، أو فرانكلين د. روزڤلت**، أو الحزب الديمقراطى الليبرالى البريطانى، والتى تؤيد تدخل محدود فى الاقتصاد كأداة لجلب منفعة الشعب.

عادة يتم استخدام مصطلح «الليبرالية الحديثة» بأسلوب ازدرائى، وهذا السياق لا يقصد النظرية الاقتصادية، وإنما سيطرة رأسمالية عالمية ونفوذ الشركات متعددة الجنسيات، وكذلك تأثير التجارة الحرة على الأجور والبنيات الاجتماعية.

تاريخ مختصر

كما أن الانسياق تجاه تحرير التجارة واقتصاديات عدم تدخل الحكومة قد شجع قيام «الحقبة الأولى من العولمة»، والتى انتهت بصدمات الحرب العالمية الأولى، وانهيار قاعدة الذهب، والكساد الكبير، فإن الليبرالية الحديثة ارتبطت «بالحقبة الثانية للعولمة» المعاصرة، تلك البذور التى تم غرسها بعد الحرب العالمية الثانية. وفيما بين الحقبتين فى السنوات من ١٩١٥م وحتى الستينيات أو ما يقرب منها، قامت عدة أشكال من ليبرالية الدولة والاقتصاد القومى بتوجيه السياسات الاقتصادية والاجتماعية للكثير من الدول.

بدأت جذور اقتصاديات الليبرالية الحديثة بمصاحبة إعادة تأسيس الاستقرار المالى الدولى عن طريق نظام بريتون وودز، الذى ثبت أسعار العملات مع الدولار الأمريكى والذهب. تزايد نفوذ الليبرالية الحديثة

كحركة أيديولوچية، على أسس أعمال **روبرت موندیل وآرثر فلیمنج**. أنشأت جمعية مونت پيرلن ـ التى تأسست فى ذلك الحين ـ على يد مفكرين مثل: **فريدريك هايك وميلتون فريدمان ومايكل پولانى**، استديات فكر ـ think tanks»، وجماعات تأييد لفكر السوق الحرة فى المملكة المتحدة والولايات المتحدة خلال الستينيات والسبعينيات. سارت على نهج نظريات المدرسة النمساوية للاقتصاديات والنقدية. جادلت الليبرالية الحديثة بأن الحمائية والبرامج الحكومية تؤدى إلى انتقاص كفاءة الاقتصاد، وأن على الدول النامية أن تفتح أسواقها، وتركز على التصدير، وتركز كذلك على تصفية المؤسسات المملوكة للدولة، والحد من القواعد التى وضعت لإعاقة نشاط مشروعات الأعمال. تجلت أفكار الليبراليين الجدد فى سلسلة من مفاوضات التجارة لتشكيل الاتفاقية العامة على التعريفات الجمركية والتجارة، إلى جانب اتفاقيات حول التجارة الحرة الإقليمية مثل: الاتحاد الأوروبى واتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية.

وصلت موجة الليبرالية الحديثة إلى ذروتها مع حكومة **ريجان** فى الولايات المتحدة **ومارجريت تاتشر** فى بريطانيا. لم تحول حكومات **ريجان وتاتشر** سياسات بلديهما إلى سياسة عدم تدخل الحكومة فى الاقتصاد، بل استخدما نفوذهما على أكبر مؤسسات بريتون وودز لفرض سياساتيهما على باقى العالم. لهذا السبب، ينظر البعض إلى الليبرالية الحديثة كمرادف لـ «إجماع واشنطن» أى سياسة صندوق النقد الدولى (IMF)، والبنك الدولى، والخزانة الأمريكية فى أواخر القرن

مؤسساتها المحلية السياسية والاقتصادية غير النامية. يوجد حتى داخل حركة الليبرالية الحديثة نقد حاد عن كيفية طلب الكثير من الدول المتقدمة من الدول الأخرى تحرير أسواقها للسلع المصنّعة، بينما تلك الدول المتقدمة تحمى منتجاتها الزراعية.

مناهضو العولمة هم الخصوم العتاة لليبرالية الحديثة، خاصة تنفيذها على شكل «تدفق حر لرأس المال» وليس «تدفق حر للعمالة». إنهم يجادلون بأن السياسات الليبرالية الحديثة تشجع «السباق نحو القاع» حيث تتدفق رءوس الأموال إلى أدنى مستويات البيئة والعمال، وأنها مجرد تحديث لإمبريالية «أفقر جارك»، التى ترجع إلى الوراء مائتى عام. وهم بذلك على اتفاق جوهرى على الكثير من أخطار أخلاقية الليبرالية الحديثة.

يجادل بعض الاقتصاديين بأن السياسات الليبرالية الحديثة يمكن أن تؤدى إلى «مخاطر أخلاقية». وأن الحكومات والمؤسسات المالية الدولية يجب أن تكفل الدول النامية ودائنيهم لأنها «ديون ضخمة للغاية بحيث يصعب إسقاطها».

يشجع ذلك مزيد من التعرض للمخاطر والأزمات. وهم يشيرون إلى سلسلة من العملات التى انهارت فى العديد من الدول ـ مثل: المكسيك، والأرجنتين، وروسيا، وأوروبا الشرقية، وشرق آسيا، ـ كبرهان على مخاطرة المجازفة دون إجراءات عقابية أو تنظيمات.

كما قال مؤرخ جامعة بيركلى بـ **(كاليفورنيا)** الاقتصادى والمدافع عن الليبرالية الحديثة البروفيسور **براد دى لونج**، فإن لهذه التسمية معتقدين:

الأول هو أن الصلة الاقتصادية الوثيقة بين القلب الصناعى [للاقتصاد الرأسمالى العالمى] والدول النامية على الأطراف، هو أفضل أسلوب للتعجيل بنقل التكنولوچيا، التى تعد الشرط الضرورى لإثراء الاقتصاديات الفقيرة (من هنا لابد من إزالة عوائق التجارة الدولية بأسرع ما يمكن). والأمر الثانى أن الحكومات على وجه العموم تفتقر إلى القدرة على إدارة المشروعات الصناعية والتجارية العملاقة. [باستثناء] المهام الجوهرية لتوزيع الدخل، والبنية الأساسية التى تخدم الصالح العام، وإدارة العدالة، وأمور أخرى قليلة غيرها، ولهذا السبب يجب أن تتقلص الحكومة وتنتشر الخصخصة.

يمثل هذان المعتقدان جوانب من «نظرية التقطير إلى أسفل»، بمعنى أنه فى ظل رأسمالية السوق الحرة، يؤدى الازدهار الاقتصادى والتحول إلى التكنولوچيا إلى نفع أفقر البلاد والشعوب، حتى إذا هيمنت على هذه العملية شركات متعددة الجنسيات والصفوة الأثرياء فى داخل بلد ما، ومنظمات مثل صندوق النقد الدولى الذى يسيطر عليه ممولو الدول الغنية. يشير نقاد الليبرالية الحديثة إلى أن هذه الادعاءات تتناقض مع سجلات الواقع. أما المدافعون عنها فيقولون «التنمية هى الحرية» (بمعنى رأسمالية السوق الحرة)، ويرون فيها تحقيق المزيد من التطور الاقتصادى،

والتخصص، والفرص أمام الأفراد، أكثر من مجرد بنيات متحجرة لا يمكنها أن تؤدى إلا إلى حماية واهمة.

لقد أصبحت الليبرالية الحديثة رائجة بين علماء الاقتصاد، ليس فقط كتوازن مع تغير مراكز النفوذ السياسية، ولكن كما قرر الكثيرون أنه بعد الحرب العالمية الثانية، لم تستطع إستراتيجيات التنمية القومية فى الدول الفقيرة أن تؤدى إلى النتائج المرجوة، خاصة تمويل المشروعات الضخمة التى كبلت الدول الفقيرة بالديون البالغة وتنمية هزيلة لا تصمد أمام هذه الديون. كان رواج الليبرالية الحديثة رد فعل للإخفاقات الملحوظة للسياسات الشعبية وسياسات الليبرالية الاقتصادية الجديدة، مثل الاستعاضة عن الاستيراد بالتصنيع.

تم تفسير الإخفاقات المزعومة لسياسات شرق آسيا (تايوان، وكوريا الجنوبية) القائمة على صادرات توجهها الدولة من أجل تحقيق التطور الاقتصادى، والاقتصاديات مركزية التخطيط أو «الشيوعية» على أنها تحتاج إلى علاج عن طريق الليبرالية الحديثة. باستثناء نجاح الصين، فإن معظم الدول ذات التخطيط المركزى انحدرت كل على حدة، اقتصاديًا وسياسيًا فى أواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات. انْتَقَدَتْ اشتراكية السوق الصينية بسبب تحولها إلى رأسمالية (المحاسيب)، فى ظل أسواق مغلقة، والتأثير على أسعار صرف العملات والأسهم، والقيود على الواردات، التى أضرت بالكثير من الاقتصاديات التى قادها التصدير. حاججت الصين أنها كدولة نامية، لا تستطيع أن تتمسك بمقاييس الدول المتقدمة بنفسها، وأن بها كمًا هائلاً من العمالة الماهرة الرخيصة، وقاعدة

صناعية واسعة، كوسيلة لإبقاء الحواجز التى لا تتغاضى عنها الدول الأخرى.

وكما لاحظنا، ترتبط عقيدة الليبرالية الحديثة بما يطلق عليه «إجماع واشنطن»، وهى مجموعة أهداف سياسية صُممت لدول أمريكا اللاتينية. بالإضافة إلى معتقدات الليبرالية الحديثة التى لاحظها البروفيسور **دى لونج**، يشترط «إجماع واشنطن» على كل دولة أن يكون لها معدلات صرف مستقرة، وميزانية حكومية متوازنة.

استخدم البعض مصطلحات الليبرالية الحديثة أو الليبرالية الكلاسيكية بالتبادل، إلا أنه توجد اختلافات بين الفلسفتين، فبينما تشترك الفلسفتان فى الإيمان باقتصاديات السوق والتجارة الحرة، وتشترك نظرية الاقتصاديات الليبرالية الحديثة مع نظرية العلاقات الدولية الليبرالية الحديثة (والدولية الليبرالية) الاعتقاد بالنظم الدولية ودرجة من درجات التحكم والسيطرة العالمية كوسائل للتفاوض بشأن الاتفاقات الدولية وإدارتها، ويعتقد الليبراليون المُحدَثون أن الاعتماد المتبادل للاقتصاد والسياسة [بين الشعوب] سوف يؤدى إلى التقدم وإلى الحد من التوتر الدولى، أو على الأقل تحول الدول عن اللجوء للأساليب العسكرية لحل الصراعات، بينما يرفض الليبراليون الكلاسيكيون سعى أنصار الليبرالية الحديثة إلى إنشاء أجهزة الحكم العالمية أو اتفاق الدول بمعاهدات على أنظمة دولية.

تقبل أوجه كثيرة لليبرالية الحديثة نظرية الاقتصاد الكبير التى تفترض التوظيف الكامل، والتوقعات العقلانية، مما يعنى أنها نظرية اقتصادية

حديثة للكلاسيكية الحديثة والسوق الحرة. يعول آخرون على هبات صندوق النقد الدولى وخبرته التقنية هو وغيره من مؤسسات التمويل الدولية لحل مشكلات العالم الاقتصادية.

الممارسة

تتفاوت ممارسة أفكار الليبراليين الحديثين تفاوتًا شديداً. يرى بعض أنصار الليبرالية الحديثة أن الشفافية والتنمية، وتناسق النظم، تعد أهم الأهداف، بينما يرى كثيرون آخرون أن الهدف الأساسى هو تفكيك نظم الدولة. انتقد الكثيرون من رواد تنفيذ السياسات الليبرالية الحديثة الأسلوب الذى تم به تنفيذ هذه السياسات. أنحى البعض باللوم مباشرةً على مؤسسات مثل البنك الدولى وصندوق النقد الدولى، بينما يجادل البعض بأنه عندما بدأ صندوق النقد الدولى والبنك الدولى التدخل، كانت المشاكل قد أصبحت بالفعل مزمنة ـ ووجهوا اللوم لمنهج «العلاج بالصدمة» الذى اتُبع فى الثمانينيات على أنه السبب فى الكثير من الضرر الاقتصادى، وأوضحوا أن «القَرَعة القوية» للتسويق للسوق الحرة، مثل ذلك الذى حدث فى روسيا، أدى إلى تحكم قلة مركزية فاسدة فى الاقتصاد، على العكس تمامًا مما اقترحته الليبرالية الحديثة (ورغم أن المدافعين أشاروا لنجاح الإصلاحات السريعة فى إستونيا وپولندا، والمشكلات الاقتصادية التى واجهتها دول اتبعت سياسات إصلاح متباطئة مثل مولدوڤيا وروسيا).

حدثت إخفاقات كارثية. اتهم **جوزيف ستيجلتز** الحائز على جائزة نوبل، ورئيس الاقتصاديين السابق للبنك الدولى، صندوق النقد الدولى بأنه فرض سياسة ليبرالية جديدة و«إجماع واشنطن» على دول فى وقت لم تكن أوضاعها تسمح بذلك (مثل الأزمة المالية فى آسيا)، مما خلّف دماراً. أدى منهج تطبيق سياسة واحدة دون الأخذ فى الاعتبار ما تؤدى إليه هذه السياسة من آثار إلى هذه الأزمات، حيث حث صندوق النقد الدولى الحكومات على خفض ميزانياتها فى الوقت الذى لم يكن عجز الميزانيات سببا لتلك الأزمات.

وجه الشعبيون والديمقراطيون الاشتراكيون ومعادو الرأسمالية النقد لليبرالية الحديثة، وحاجُّوا بأن قوى السوق الجامحة لا مفر من أنها تزيد عدم المساواة فى توزيع الثروة وبالتالى عدم المساواة فى النفوذ.

لخص البروفيسور **روبرت بولين** فى كتاب حديث سجل الليبرالية الحديثة. وباستبعاد الصين التى لم تتبعها، فإن حقبة «الدول النامية» (١٩٦١ ـ ١٩٨٠م) شهد معدل نمو حقيقى لكل فرد من الناتج الإجمالى القومى الحقيقى وبلغ إلى متوسط ٢,٣ فى المائة سنويا. ومن ناحية أخرى، فإنه فى عصر الليبرالية الحديثة (١٩٨١ ـ ١٩٩٩م) انخفض معدل النمو إلى ٧,٠٪ سنويا، وهو تباطؤ بشكل كلى ونسبى مع الدول الأكثر ثراء من بين دول منظمة التجارة الحرة الأوروبية. ارتفعت معدلات دخل الفرد فى الصين التى تحولت من اقتصاد مخطط عن طريق الدولة إلى اقتصاد تصدير توجهه الحكومة من ٢,٥ فى المائة إلى ٨,٤ فى المائة فى خلال تلك الفترة (انظر **روبرت بولين**، ***[طريق الانحدار]***،

ص١٣١). يظهر **بولين** كذلك الزيادة السريعة فى تفاوت الدخل بين تلك الفترات، خاصة عندما يتم استثناء الصين من العينة التى خضعت للدراسة.

يجادل كثير من الليبراليين الحديثين أن عدم المساواة العالمى قد تضاءل منذ السبعينيات. كذلك فى الصين ارتفع معدل التنمية بعد الإصلاحات الاقتصادية بين الأفقر عما كان من ذى قبل، وأصبح أكثر ارتفاعا عن معدله فى الدول الغربية، وإن لم يكن بمعدل ارتفاعه نفسه فى الأجزاء الشرقية من الصين.

من الأسئلة المطروحة للبحث إذا ما كان العالم الغربى ما زالت تهيمن عليه السياسات الليبرالية الحديثة. بينما فى الاتحاد الأوروبى ودول أخرى سياسات تدعم حقوق العمال، فإن بعض العلماء يجادلون بأن ذلك الدعم تطويع للنموذج الأساسى لاقتصاديات الليبرالية الحديثة أكثر منه حركة فى الاتجاه البعيد عنها.

من هو الليبرالى الحديث؟

كما هو فى كثير من المصطلحات السياسية، فإنه طالما استخدمت الكلمة بأساليب مختلفة بين الجماعات المختلفة، فإنه يمكن تصنيف أشخاص مختلفين بأساليب مختلفة بناءً على ذلك. إن أكثر التعريفات حسمًا لليبرالى الجديد هى «دعه يعمل [أى عدم التدخل] وسوق رأسمالية، وخصخصة، وترتيبات تجارية». بموجب هذا التعريف

المحدد، تكون الليبرالية الحديثة سياسة محافظة لمشروعات الأعمال، تهدف إلى فرض نظام ميزانية صارم على الدول المتقدمة والنامية بإلزامها ـ كلها إلا الولايات المتحدة ـ بميزانيات متوازنة وتدفق التجارة. يقوم ذلك على تفسير خاص لنموذج **(موندل ـ فليمنج)** ويرتبط بشكل أكثر بـ «إجماع واشنطن». بناءً على هذه المصطلحات، يكون الليبراليون الحديثون البارزون هم شخصيات مثل: **رونالد ريجان، ومارجريت تاتشر، وروبرت بارو، وآلان جرينسپان**.

بالمعنى الموسع، الليبرالى الحديث شخص يقر صيغة پروفيسور **دى لونج** لليبرالية الحديثة، ويؤيد منع الحكومة عن توفير الخير العام [دولة الرفاهة]، ويؤيد عولمة التجارة الحرة. من منطلق هذا التعريف الموسع، يعد **روبرت روبين، وچوزيف ستيجلتز، وأمارتياسن** «ليبراليين مُحدَثين»، رغم أن هؤلاء الثلاثة طالما وجهوا نقدا عنيفا لليبرالية الحديثة ذات الشكل الأكثر تقييداً، والطريقة التى تصرفت بها مؤسسات مثل صندوق النقد والبنك الدوليين بعد عصر بريتون وودز.

يمكن الوقوف على الجدال الأساسى بين الاستخدامين من الانتقادات التى وجهها **ستيجلتز** لـ «إجماع واشنطن»، أى أساسًا على المعايير التى اتبعها، وأنه بينما تعد العولمة والتجارة العالمية أمرين جيدين، إلا أنه تم إدارتها بطريقة تبدو وأنها صممت فى الأغلب لإفقار الدول الأكثر فقراً. وهو ينوه بشكل خاص على الدعم الزراعى والحواجز [فى الولايات المتحدة وأوروپا الغربية]، والآثار المخربة لـ «الأموال الساخنة» [التى تدخل وتخرج من البورصة سريعًا] كأداة للاستثمار الأجنبى. بالنسبة

لليبرالى الحديث المؤمن بعدم التدخل، فرغم اعترافه بأن الدعم الزراعى سيئ، فلا يمثل أى من هذه الأمور اتهاما لسياسات حرية العمل.

أحد أبرز الليبراليين الجدد الذى لم يشغل منصبًا حكوميًا رسميًا هو الصحفى **توماس إل. فريدمان**، الذى داوم فى عموده فى النيويورك تايمز على تأييد التجارة العالمية الليبرالية، بينما ينتقد كذلك الدعم الزراعى، ويؤيد شبكة ضمان اجتماعى أقوى لحماية العمال الذين تأثروا سلبيا بالعولمة.

تعريفات بديلة لليبرالية الحديثة

- سياسة حكومة تجمع بين أسواق حرة محلية وانفتاح إجبارى على الأسواق الأجنبية بالوسائل السياسية.
- فلسفة يكون عمل السوق ذا قيمة فى ذاته، منفصلة عن أى علاقة سابقة مع إنتاج السلع والخدمات، ودون أى محاولة لتبريرها بموجب آثارها على إنتاجية البضائع والخدمات؛ وحيث يُنظر إلى عمل السوق (أو أشباه السوق) كمصدر للقيم الأخلاقية فى حد ذاته، قادرة على العمل كمرشد لجميع تصرفات البشر، وبديل عن كل المعتقدات الأخلاقية الموجودة من قبل.
- حكم السوق، ورفض مفهوم «الصالح العام» أو «المجتمع».
- السياسات والعمليات التى تكفل لحفنة من أصحاب من المصالح الخاصة التحكم بأقصى درجة ممكنة فى الحياة الاجتماعية من أجل تعظيم أرباحهم الشخصية.

• حافز لربط القيم الاجتماعية بالقيم الاقتصادية، مثل: التغيير المتُعَمد للمعتقدات والممارسات للكنائس (خاصة الإيڤانجليكية).

الليبرالية الأمريكية

الليبرالية الأمريكية هى اتجاه سياسى زعم أنه من سلالة الليبرالية الكلاسيكية، من منطلق الإخلاص لبعض مظاهر الحرية الفردية، لكنه يرفض اقتصاديات السوق الحرة لليبرالية الكلاسيكية لصالح مؤسسات تعزز المساواة الاجتماعية والاقتصادية. يُعتقد ـ على وجه العموم ـ أن الليبرالية الأمريكية بدأت فى العقود الأولى من القرن العشرين، وسيطرت سيطرة شديدة فى سنوات «الصفقة الجديدة». تضاءل تأثيرها إلى حد ما فى السبعينيات، واتضح ذلك بوجه خاص مع انتصار **رونالد ريجان** على **چيمى كارتر** عام ١٩٨٠م فى انتخابات الرئاسة، والأحداث التى تتطابقت مع تحول ١٢ مقعداً من مقاعد مجلس الشيوخ، وما ماثلها من أحداث فى أوروپا. كثيرا ما يُشار إلى تلك الأحداث على أنها ثورة **ريجان**، أو ثورة المحافظين.

أيد برنامج الليبرالية الأمريكية [حتى سبعينيات القرن العشرين] اللجوء إلى مؤسسات حكومية وإجراءات سياسية، من ضمنها ضرائب تصاعدية، وقوانين للحد الأدنى للأجور، وقوانين مناهضة التمييز، والبرامج الاجتماعية، من أجل إتاحة فرص لجميع المواطنين وحماية الحريات الشخصية من القواعد الاجتماعية التقييدية. كذلك أيد الليبراليون الأمريكيون وضع قواعد للأنشطة البشرية، مثل: قواعد

للمؤسسات الكبرى، وقواعد بيع السلاح للأفراد، وذلك لإقامة توازن بين جميع حقوق الأفراد.

تاريخ الليبرالية الأمريكية

الليبرالية الأمريكية المبكرة

كان **هربرت كرولى** (١٨٦٩ ـ ١٩٣٠م)، وهو فيلسوف ومنظِّر سياسى، أول من ربط بشكل كفء نظرية الليبرالية الكلاسيكية بفلسفة تقدمية لتكوين ما أصبح معروفا باسم «الليبرالية الأمريكية». قدم **كرولى** قضية الاقتصاد المخطط، ومزيد من الإنفاق على التعليم، وخلق مجتمع يقوم على «أخوّة الجنس البشرى»، تلك الأفكار التى أصبحت حاليا جزءاً تكميليًا فى عمل الحكومة الأمريكية. أنشأ **كرولى** دورية «الجمهورية الجديدة» التى ما زالت تصدر، والتى ظلت تعرض الأفكار الليبرالية. أثرت أفكار **كرولى** فى الرؤى السياسية لكل من **تيودور روزڤلت وودرو ويلسون**. نشر **كرولى** فى عام ١٩٠٩م كتاب ***[وعد الحياة الأمريكية]***، الذى اقترح فيه رفع مستوى المعيشة العام عن طريق الاقتصاد المخطط، والذى عارض فيه تطرف العمل النقابى. فى عام ١٩١٥م نشر كرولى كتاب ***[تقنيات الديمقراطية]***، ذلك الكتاب الذى ناضل فيه ضد كل من الدوجماطيقية (العقيدة) الفردية والاشتراكية.

الصفقة الجديدة

قدم الرئيس **فرانكلين د. روزڤلت** (١٨٨٢ ـ ١٩٤٥م) ـ الذى أعلن

عن نفسه أنه ليبرالى - برنامجه الجديد الذى سماه «الصفقة الجديدة» الذى سوف يحد - بدعم الأغلبية من الأمريكيين - من الحاجة الاقتصادية، ويفتح مجال فرص كبيرة، ويُخرِجُ الولايات المتحدة من الكساد الكبير. متعجلاً لنهاية الحرب العالمية الثانية، أيد **روزڤلت** الأمم المتحدة كوسيلة لتشجيع التعاون المتبادل (بدلا من التهديدات واللجوء لاستخدام القوة) لحل المشكلات على الساحة الدولية. اعتبر **فرانكلين روزڤلت** أن **وودرو ويلسون** - مهندس عصبة الأمم الفاشلة، معلمه الناصح الأمين.

خلال فترة رئاسته منذ (١٩٣٣ - ١٩٤٥م)، وهى أطول فترة رئاسة فى تاريخ الولايات المتحدة، كان لـ **(فرانكلين روزڤلت)** وزوجته **إليانور روزڤلت** دفعات عظيمة فى اتجاه تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة العرقية. تكونت الصفقة الجديدة من ثلاثة برامج إصلاحية من ثلاثة أنواع كى تحقق «الشفاء من الكساد - استعادة النشاط الاقتصادى - الإصلاح - Relief - Recovery - Reform».

الشفاء من الكساد - عبارة عن جهد مباشر لمساعدة ثلث السكان الذين تضرروا كثيرا من الكساد. وسع **روزڤلت** من برنامج هوڤر (FERA) للعمل، وأضاف رابطة الحفاظ على المدنيين (CCC)، وإدارة الأعمال العامة (WPA)، ومن عام ١٩٣٥م إدارة تقدم الأعمال (WPA). وكذلك أضاف فى عام ١٩٣٥م قانون الضمان الاجتماعى (SSA) وبرنامج التأمين ضد البطالة، وأقيمت برامج منفصلة للتخفيف من أعباء المناطق الريفية الأمريكية.

استعادة النشاط الاقتصادى ـ كان هدفه إعادة الاقتصاد إلى ما كان عليه مستواه قبل الكساد. اشتمل على الإنفاق الحكومى، إسقاط معيار الذهب، وجهود لرفع أسعار المحاصيل الزراعية التى انخفضت للغاية، وجهود لزيادة التجارة الخارجية. كانت معظم جهود الصفقة الجديدة لمساعدة المؤسسات الأمريكية موجهة من خلال برنامج هوفر، ومؤسسة إعادة هيكلة التمويل (RFC).

الإصلاح ـ قام على أساس من افتراض أن أسباب الكساد هى اللااستقرارية المتأصلة فى السوق، وأن تدخل الحكومة أمر ضرورى لترشيد وتثبيت الاقتصاد، وموازنة مصالح الفلاحين، مع مشروعات الأعمال، والعمالة. تضمن الإصلاح إقرار قانون تنشيط الصناعة المحلية، وتنظيمات خاصة ببورصة (وول ستريت)، وقانون الضبط الزراعى لبرامج المزارع (١٩٣٣م وما بعدها)، ومؤسسة تأمين الودائع الفيدرالية، وهى لتأمين ودائع البنوك، تم تفعيلها من خلال قانون عام ١٩٣٣م المعروف بقانون البنوك، وقانون علاقات العمل الداخلية لعام ١٩٣٣م (والمعروف أيضا باسم قانون واجنر) والذى يشجع الاتحادات العمالية. ورغم إلحاح الكثيرين من مؤيدى الصفقة الجديدة، لم تتضمن برامج لمناهضة الاحتكار. عارض الاشتراكية (من حيث امتلاك الدولة لوسائل الإنتاج)، وكان هناك برنامج وحيد كبير، تملكت فيه الحكومة وسائل الإنتاج، وكان فى وادى تنيسى (TVA).

الليبرالية الأمريكية أثناء الحرب الباردة

كانت الليبرالية الأمريكية فى فترة الحرب الباردة هى الوريث المباشر للصفقة الجديدة لـ **«فرانكلين ديلانو روزڤلت»**، والوريث البعيد ـ إلى حد ما ـ للبرنامج التقدمى فى بداية القرن العشرين.

يمكن أن نعثر على العقائد الجوهرية لليبرالية الحرب الباردة فى الحريات الأربع لـ **«روزڤلت»** (١٩٤١م) من بينها: حرية التعبير، وحرية العبادة، وهى حريات ليبرالية كلاسيكية، مثلها مثل «التحرر من الخوف» (التحرر من طغيان الحكومة)، إلا أن الحرية الرابعة «التحرر من الحاجة» كان أمراً جديداً آخر. اقترح **روزڤلت** فكرة للحرية تتجاوز عدم تدخل الحكومة فى الحياة الشخصية. إن «التحرر من الحاجة» قد يبرر عمل حكومى إيجابى للوفاء بالحاجات الاقتصادية، وهو مفهوم يرتبط على نحو أكبر بالاشتراكية والديمقراطية الاشتراكية، أكثر مما يرتبط بالبنود السابقة لليبرالية.

تُعَرِّف ليبرالية الحرب الباردة نفسها بمعارضتها لكل من الشيوعية، والمحافظة (أى الفكر المحافظ). تشبه الليبرالية الأمريكية الليبرالية الكلاسيكية (الأولى، أو الأصلية، أو التقليدية) من حيث رؤيتها لكثير من القضايا الاجتماعية، إلا أن رؤيتها الاقتصادية ليست هى ليبرالية السوق الحرة، وهى بدلا من ذلك تمثل نسقا معتدلاً من الديمقراطية الاشتراكية.

كانت الوجوه الأكثر بروزا ودواما من بين مواقف ليبرالية الحرب الباردة:

١ ـ الاقتصاد المحلى المبنى على توازن القوى بين العمال (فى شكل اتحادات منظمة) والإدارة (بميلها تجاه المؤسسات الضخمة أكثر من مشروعات الأعمال الصغيرة).

٢ ـ سياسة خارجية تركز على احتواء الاتحاد السوفييتى وحلفائه.

٣ ـ استمرارية وتوسع برامج الصفقة الجديدة المخصصة للرخاء الاجتماعى (بالمعنى العريض للرخاء، متضمنا برامج مثل التأمين الاجتماعى).

٤ ـ اعتناق أفكار الاقتصاديات الكينزية. عن طريق الحلول الوسط مع التجمعات السياسية اليمينية، غالبًا ما يصبح ذلك فى الممارسة شكلاً من أشكال الكينزية العسكرية.

يشابه ذلك بشكل من الأشكال ما تشير إليه بلاد أخرى على أنه ديمقراطية اشتراكية. على أى الأحوال، فإن ليبرالية الولايات المتحدة الأمريكية على عكس الديمقراطية الاشتراكية الأوروبية لم تقر ـ بشكل واسع ـ تأميم الصناعة.

فى الخمسينيات والستينيات، ضم حزبا الولايات المتحدة الرئيسيين مجموعات ليبرالية وأخرى محافظة. كان هناك جناحان فى الحزب الديمقراطى: جناح الليبراليين الشماليين والغربيين، وعلى الجناح الآخر بيض الجنوب المحافظين. وأما ديمقراطيو مدن الشمال (الماكينات السياسية) فيصعب تصنيفهم. أيدت (ماكينات المدن) السياسات

الاقتصادية للصفقة الجديدة، لكنها تباعدت شيئا فشيئا عن هذا التأييد حول القضايا العرقية. قسّم بعض المؤرخين الحزب الجمهورى إلى ليبراليى وول ستريت ومحافظى مين ستريت؛ ولاحظ آخرون أن الجمهوريين هم عادة من سكان الولايات البعيدة عن الماء (**روبرت تافت** من ولاية أوهايو **وبارى جولد ووتر** من ولاية أريزونا) وأن الليبراليين أغلبهم من كاليفورنيا (**إيرل وارين وپول إن. «پيت» ماكلوسكى**)، نيويورك (انظر: **نلسون روكفلر**)، وغيرها من الولايات الساحلية.

فى أواخر الأربعينيات، لم يعد الليبراليون على وجه العموم ينظرون إلى **هارى س. ترومان** كواحد منهم، وإنما كأحد أعضاء الحزب الديمقراطى. ووقف كل من السياسيين الليبراليين والمنظمات الليبرالية مثل «الأمريكيون من أجل العمل الديمقراطى ـ ADA» إلى جانب **ترومان** فى مناهضة الشيوعيين فى الداخل والخارج، أحيانا بالتضحية بالحريات المدنية. وعلى سبيل المثال، قدم ليبرالى الحرب الباردة **هيوبرت. إتش همفرى** ـ والمشارك فى تأسيس ووضع النموذج الأصلى لعمل «ADA»؛ إلى مجلس الشيوخ (فى عام ١٩٥٠م) مشروع لإنشاء مراكز احتجاز حيث يتم احتجاز من يعلن الرئيس أنهم مخربون، دون محاكمة، ولكنه لم ينجح.

ومع ذلك، فإن الليبراليين عارضوا المكارثية وكانوا حجر الزاوية فى سقوط مكارثى.

الإجماع الليبرالى

بحلول خمسينيات القرن العشرين، سادت الأيديولوچية الليبرالية فكريا لدرجة جعلت الناقد الأدبى **ليونيل تريلنج** يكتب أن «الليبرالية ليست فقط مسيطرة، بل هى التقليد الفكرى الوحيد. . . ولا وجود لتداول أفكار محافظة أو حتى ردود فكرية على الليبرالية، وإنما [مجرد] إيماءات فكرية تسعى لأن تكون مشابهة للأفكار» [**لافام** ٢٠٠٤م].

أصبحت ليبرالية الحرب الباردة، لما يقرب مِن عقدين، هى الصيغة المسيطرة على سياسات الولايات المتحدة الأمريكية، ووصلت إلى ذروتها بانتصار **ليندون چونسون** الساحق على **بارى جولد ووتر** فى انتخابات الرئاسة عام ١٩٦٤م. كان **ليندون چونسون** ديمقراطى الصفقة الجديدة فى الثلاثينيات، وبحلول الخمسينيات قرر أنه على الحزب الديمقراطى أن يتخلى عن ماضيه المتمثل فى الإيمان بالفصل العنصرى، ويقر ليبرالية الأعراق وكذلك الليبرالية الاقتصادية. وفى عقب هزيمة **جولد ووتر** الساحقة، تبنى الجمهوريون بعض أفكار **چونسون** كما لو كانت أفكارهم، وأصبحت سياسات الرئيس **چونسون** هى سياسات الرؤساء الجمهوريين التاليين له مثل: **ريتشارد إم. نيكسون وفورد**.

الليبراليون والحقوق المدنية

ظهرت ليبرالية الحرب الباردة فى وقت كان فيه معظم الأمريكيين الأفارقة، خاصة فى الجنوب، محرومين من حقوقهم السياسية والاقتصادية المشروعة. وبداية من تقرير البيت الأبيض فى عهد **ترومان**

عام ١٩٤٧م عن [**كفالة تلك الحقوق**]، اعتنق الليبراليون حركة الحقوق المدنيـة. وفى عـام ١٩٤٨م، أقـدم الرئيس **ترومـان** على منع الفـصل العنصرى فى صفوف القوات المسلحة، وأدخل الديمقراطيون بنوداً قوية خاصة بالحقوق المدنية فى برنامج الحزب. ومن الناحية التشريعية، وصلت حركة الحقوق المدنية إلى ذروتها بإقرار قانون الحقوق المدنية عام ١٩٦٤م وقانون حق الاقتراع لعام ١٩٦٥م[١].

وأثناء الستينيات، شاب التوتر الشديد العلاقات بين الليبراليين البيض وحركة الحقوق المدنية؛ اتهم قادة الحقوق المدنية الساسة الليبراليين بالمماطلة والتسويف. ورغم أن الرئيس **كنيدى** أرسل قوات فيدرالية لإجبار جامعة مسيسيبى على السماح للأمريكى من أصل إفريقى- **جيمس ميريديث**- بدخول الجامعة عام ١٩٦٢م، وأن قائد حركة الحقوق المدنية **مارتن لوثر كنج** الابن خفف من حدة مسيرة واشنطن (١٩٦٣م) بناء على توصية الرئيس **كنيدى**، فإن الفشل فى اشتراك ممثلى الحزب الديمقراطى للحريات فى ولاية مسيسيبى فى المؤتمر الوطنى الديمقراطى عام ١٩٦٤م، مثل صدعا متفاقما. لم يستطع الرئيس **چونسون** فهم سبب إخفاق قوانين الحقوق المدنية المؤثرة فى ظل فترة رئاسته فى تحصين مدن الشمال والجنوب من الانخراط فى أحداث شغب. وفى الوقت نفسه، تمزقت حركة الحقوق المدنية ذاتها. وبحلول عام ١٩٦٦م، بزغت حركة (القوة السوداء)؛ أيدت الحركة اتهام الليبراليين البيض بمحاولة السيطرة على برنامج الحقوق المدنية. رغب مؤيدو الحركة فى أن يتبع

---

(١) لم يكن للسود حق الاقتراع حتى عام ١٩٦٥م- المترجمة.

الأمريكيون الأفارقة «نموذجا عرقيا» من أجل الحصول على النفوذ، نموذجا لا يختلف عن ذلك النموذج السياسى الديمقراطى فى المدن الكبرى. أدى ذلك إلى تصادمهم الشديد مع ساسة المناطق الحضرية. وضمت حركة (القوة السوداء) فى شكلها المتطرف انفصاليين عرقيين ممن أرادوا التخلى عن التضامن كلية - وهو برنامج لا يمكن أن يقره الليبراليون الأمريكيون من أى جنس. إن مجرد وجود مثل هؤلاء الأشخاص (الذين حازوا على المزيد من اهتمام وسائل الإعلام بما لا يتناسب مع أعدادهم الفعلية) ساهم فى «حركة البيض الرجعية» ضد أنشطة الليبراليين وحركات الحقوق المدنية.

الليبرالية القديمة والمحافظون الجدد

وفقا لما كتبه **ميتشيل ليند** فى أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات «فضّل الكثيرون من الليبراليين المعادين للسوفييت والديمقراطيين الاشتراكيين (طبقًا لتقاليد **ترومان وكنيدى وچونسون، وهمفرى وهنرى چاكسون**) أن يطلقوا على أنفسهم اسم «الليبراليون القدامى»

ووفقا لقول **ليند**، فإن هذه المجموعة من الأشخاص أثروا فى، أو أصبحوا مؤخرا «محافظون جُدد».

الليبراليون وڤيتنام

بينما أدت حركة الحقوق المدنية إلى عزل الليبراليين عن حلفائهم القدامى، فإن حرب ڤيتنام ألقت بإسفين داخل صفوف الليبراليين،

فاصلة «الصقور» من مناصرى الحرب مثل السناتور **هنرى إم. چاكسون** عن «الحمائم» أمثال السناتور (ومرشح الرئاسة لعام ١٩٧٢م) **چورچ ماك جوڤرن**. ولما كانت الحرب هى القضية السياسية الأولى لذلك الحين، فإن الاتفاق حول أمور محلية لم يكن كافيًا لجمع كلمة الليبراليين.

يمكن أن يُطلق على حرب ڤيتنام «حرب ليبرالية»، كجزء من إستراتيچية احتواء الشيوعية السوڤييتية. فى حملة الدعاية فى انتخابات الرئاسة لعام ١٩٦٠م، كان الليبرالى **كنيدى** أكثر الصقور ضراوة فى مسألة جنوب شرقى آسيا، وأكثر على وجه الخصوص من **نيكسون** المحافظ. ورغم أنه يمكن المجادلة بأن الحرب توسع نطاقها فقط فى حكم **چونسون** الأقل ليبرالية، إلا أنه كانت هناك استمرارية عالية لوزراء الأول فى حكم الثانى.

وعندما زادت حدة معارضة الحرب، جاءت موجة كبيرة من الاعتراضات من داخل صفوف الليبراليين. وفى عام ١٩٦٨م أجبرت حركة «أسقطوا **چونسون**» الرئيس الديمقراطى على أن يخرج من سباق الرئاسة بعدم اشتراكه فى انتخابات الحزب الديمقراطى لمقعد الرئاسة. أدى اغتيال **روبرت كنيدى** إلى خروجه من ساحة المنافسة، وظهر نائب الرئيس **هيوبرت همفرى** من المؤتمر الكارثى للحزب الديمقراطى الذى يعانى من عمق الانقسام. قرر الجناح اليمينى للحزب ترشيح حاكم ألاباما **چورچ والاس**. اختار بعض من الجناح اليسارى الخروج من حلبة الانتخابات أفضل من التصويت لرجل ارتبط اسمه ارتباطا وثيقا بإدارة الرئيس **چونسون** وبعمدة شيكاغو **ريتشارد چيه دالى**. أسفرت

الانتخابات عن نصر محدود لـ **«ريتشارد نيكسون»**، ذلك الرجل الذى رغم أنه من مواطنى ولاية كاليفورنيا، كان كثيرا ما ينظر إليه على أنه من مؤسسة الجمهوريين الشمالية الشرقية القديمة، وأنه المؤمن تماماً بالليبرالية فى مجالات كثيرة. سَنَّ **نيكسون** سياسات ليبرالية كثيرة، بما فيها إنشاء وكالة حماية البيئة، ووكالة مناهضة تعاطى المخدرات، وجعل العلاقات مع الصين الشيوعية أكثر اعتدالاً، وشرع فى محادثات الحد من الأسلحة الإستراتيچية لتقليل إمكانية صناعة الصواريخ الباليستية.

نيكسون والإجماع الليبرالى

بسبب وضوح الفرق بين نيكسون والليبراليين - يُفضل الجناح الليبرالى لحزبه سياسيين أمثال: **نيلسون روكفلر** و**وليام سكرانتون**، بينما يؤكد **نيكسون** بوضوح - وعلى الملأ على سيادة «القانون والنظام» فوق الحريات المدنية، وتكونت قائمة أعداء **نيكسون** بشكل واسع - من الليبراليين، رغم استمرار **نيكسون** على الكثير من السياسات التى كانت فى عهد **كنيدى** ونائبه **چونسون** ملحوظًا بشكل أكثر عن الاختلاف عن تلك السياسات، وفى إشارة إلى هذه الاستمرارية، أطلق **ناعوم تشومسكى** على **نيكسون** «أنه يعد من عدة جوانب أخرى رئيسًا ليبراليًا».

ورغم ازدياد مناهضة الليبراليين لحرب ڤيتنام، حتى تم ترشيح **چورچ ماك جوڤرن** من فريق الحمائم للرئاسة فى عام ١٩٧٢م، فإن الحرب كانت - كما سبق وذكرنا عاليه - ليبرالية المنشأ. وبالمثل، بينما أدان كثير

من الليبراليين بعض تصرفات إدارة **نيكسون**، مثل تأييده للانقلاب العسكرى فى شيلى عام ١٩٧٣م، فإن موقفهم لم يكن بالمثل حال غزو خليج الخنازير عام ١٩٦١م أو إنزال القوات البحرية فى جمهورية الدومينيكان عام ١٩٦٥م.

وهناك مظاهر عدة لسيادة الإجماع الليبرالى حتى فى سنوات حكم **نيكسون**، وذلك تجاه سياسات مثل إنشاء وكالة حماية البيئة، أو اقتراحه (الفاشل) باستبدال نظام دولة الرفاهية بنظام دخل سنوى مضمون عن طريق ضريبة الدخل السلبية. و«حرب **نيكسون** على المخدرات» التى خصص ثلثى ميزانيتها للعلاج، وهى نسبة بالغة الارتفاع عما كان عليه الحال فى أى ممن خلفوه من الرؤساء الجمهوريين أو الديمقراطيين. وبالإضافة إلى ذلك فإن إعادة العلاقات الدبلوماسية مع جمهورية الصين الشعبية، وسياسته مع الاتحاد السوفييتى كانت تلقى قبولا بين صفوف الليبراليين أكثر من القاعدة المحافظة.

وهناك وجهة نظر مخالفة قدمها **كاس د. سنشتاين** فى كتاب [***وثيقة الحقوق الثانية***] (الكتب الرئيسية، ٢٠٠٤م، ISBN 0465083323) تحاجج أن **نيكسون** من خلال تعييناته فى المحكمة العليا، أنهى بشكل فعال عقود طويلة من التوسع فى الحقوق الاقتصادية التى كفلتها قوانين الولايات المتحدة، إلى جانب تلك التى تضمنها من قبل الإعلان العالمى عن حقوق الإنسان، الذى أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٨م.

نهاية الإجماع الليبرالى

بدأ الإجماع بين الليبراليين فى سنوات **نيكسون** وخلال السبعينيات يتفتت. ضاع التحالف مع ديمقراطى الجنوب البيض فى حقبة صراع الحقوق المدنية. رغم أن حق الاقتراع للأمريكيين الأفارقة قد أخذ فى الاتساع بحيث ضم مقترعين جدد متعاطفين مع الرؤى الليبرالية، إلا أن ذلك لم يكن كافيا لدعم الإجماع بين صفوف الليبراليين. ارتفع مد الاتجاه المحافظ كرد فعل للإخفاقات الملحوظة للسياسات الليبرالية. فقدت العمالة المنظمة التى كانت حصن الإجماع الليبرالى ذروة نفوذها فى الولايات المتحدة، وظل الكثير من الاتحادات العمالية مؤيدة لحرب ڤيتنام، حتى بعد أن انقلب الساسة الليبراليون ضدها. حدث تحول بين صفوف قيادة الحزب الديمقراطى تجاه اليمين بعد الهزيمة الفادحة للزعيم الليبرالى **چورچ ماك جوڤرن** عام ١٩٧٢م.

وفى الوقت نفسه، ظهر فى صفوف الجمهوريين جناح من الحزب إلى يمين **نيكسون**. أصبح الجمهوريون من أنصار **جولدووتر** جمهورى **ريجان**. حصل الجمهورى المحافظ **رونالد ريجان** فى عام ١٩٨٠م على تأييد حزبه لترشيحه لانتخابات الرئاسة، وحققت إدارته سيادة للمذهب المحافظ. وبانتهاء القرن العشرين، ظهر «الجمهوريون الليبراليون» كما لو كانوا رديفًا لمفهومين مختلفين، وبدأت جماعات من الوسط مثل مجلس القيادة الديمقراطى (DLC) التنافس مع الليبراليين على قدم المساواة للتحكم فى الحزب الديمقراطى.

فلسفة الليبرالية الأمريكية

يميل الليبراليون إلى النظر إلى أنفسهم من خلال قرنائهم من الرجال والنساء، وأن حقوقهم ليست أكثر من حقوق الغير، وامتيازاتهم ليست أكبر [ولا أقل] من امتيازات أى فرد آخر، بصرف النظر عن ثروته أو مركزه الاجتماعى. والقيم الليبرالية الأساسية هى تقمص حال الآخر [بمعنى قبوله]، والتعاطف، والثقة، والتعاون. الليبرالية عبارة عن فلسفة تجريبية تحاول إحداث تغييرات لتحسين الحياة، حتى ولو خالفت هذه التغيرات ما سبق الاتفاق عليه وقبوله. لا يمكن قبول العقائد بدون بحثها. تختلف الليبرالية الأمريكية عن الفلسفات السياسية المنافسة لها، ليس فقط من خلال قيم أو أفضليات مختلفة، ولكن كذلك من خلال نظريات معرفة مختلفة. الليبرالية منفتحة أمام التغيير ومستوعبة للتجريبية. يسعى الليبراليون على وجه العموم إلى «اقتصاد مختلط» متوازن ومرن، محتلا مركزا وسطا بين الرأسمالية والاشتراكية، ينكر كل من الرأسماليين والاشتراكيين ـ بصفة عامة ـ فكرة إمكانية تطبيقه.

على وجه العموم، تعد الليبرالية مضادة للاشتراكية التى تعنى ملكية الدولة لأدوات الإنتاج والتوزيع الأساسية؛ لأن الليبراليين الأمريكيين يشكون فى إمكانية استمرار قواعد المعارضة السياسية والحرية فى الوجود، عندما تكون كل السلطات مخولة للدولة. كذلك يشك الليبراليون الأمريكيون فى إمكانية إدارة النظام الاشتراكى. تعتنق فلسفة الليبرالية الأمريكية بمحاذاة الأسس البراجماتية التجريبية لليبرالية، فكرة مؤداها أنه إذا أمكن تحقيق وفرة وسائل المعيشة، وتكافؤ الفرص من

خلال نظام للمشروعات المختلطة، فلن تكون هناك حاجة لبيروقراطية جامدة وقمعية. ذاعت الكثير من هذه الأفكار وانتشرت على يد مفكرين ليبراليين من أمثال: **چون ديوى، ورينهولد نيبوهر، وچون مايناردكينز**، وشكلت أسس الفلسفة الليبرالية الأمريكية. الأب الروحى لليبرالية الأمريكية، هو الرئيس **فرانكلين ديلانو روزڤلت** الذى لم يعتنق ـ علنا ـ نظريات **كينز**، لكن كان هناك أوجه شبه كبيرة بين أعمال الرجلين.

وضعت أفكار فلاسفة ليبراليين من أمثال **كينز**، وسياسيين ليبراليين أمريكيين من أمثال **روزڤلت**، أساس الليبرالية الأمريكية التى ظلت فلسفة سياسية قابلة للتطبيق، اعتنقتها نسبة ضخمة من الأمريكيين.

بعض المواقف المرتبطة بالليبرالية الأمريكية

فى بداية القرن الواحد والعشرين، طبق مصطلح «ليبرالية» فى الولايات المتحدة الأمريكية على نطاق طيف واسع من وجهات النظر. فحينما تبنى الحزب الديمقراطى ـ الذى يعتبر عادة حامل رسالة الليبرالية ـ النظرة المركزية لد (DLC)، أصبح المصطلح «ليبرالى» (الذى ينطبق على الحزب ككل) مرتبطًا حتى بالمرشحين من المركز وبالقضايا التى تدعم، على سبيل المثال، اتخاذ مواقف مناصرة للأعمال (bussiness). لهذا السبب، ولأن كثيرين من جناح اليمين استخدموا مصطلح "ليبرالى" بشكل ازدرائى، تحول بعض الأمريكيين من اليسار السياسى إلى حركة التقدميين.

من ناحية أخرى، استخدام المرتبطون بأفكار (DLC) مصطلح «الليبرالية الحديثة ـ neo liberalism» لوصف الشكل الذى يعتبرونه نمطا أكثر پراجماتية وتوجها للنتائج من الليبرالية الأمريكية. خلق هذا الاستخدام اضطرابا وتشوشا، حيث استخدم المصطلح نفسه لوصف إحياء الليبرالية الكلاسيكية على المستوى الدولى، وما يرتبط به من السياسات الراديكالية للسوق الحرة، والمرتبطة بسياسيين من أمثال: **مارجريت تاتشر ورونالد ريجان**.

ترتبط التوجهات التالية بالليبرالية الأمريكية، رغم أن الكثيرين ممن يعتبرون أنفسهم ليبراليين، سوف يتقبلون بعضًا منها ويرفضون البعض الآخر:

- دعم البرامج الاجتماعية الحكومية مثل: برامج الرفاهية، والرعاية الصحية، وتعويضات البطالة، وبرامج التقاعد.
- تأييد زيادة ميزانية التعليم الحكومى.
- تأييد الاتحادات التجارية ونقابات المعلمين، وحماية حكومية للعمالة المنظمة.
- قواعد لتنظيم الأعمال - ومكافحة عمالة الأطفال، والممارسات الاحتكارية، وغيرها.
- دعم الحقوق المدنية:

ـ تأييد القوانين المناهضة للتمييز بناء على النوع، أو العرق، أو العمر، أو الديانة، أو الميول الجنسية، أو العجز.

- دعم القوانين التى تكفل حقوق النساء والأقليات، خاصة الأقليات العرقية والدينية، والمعاقين، والمثليين (الشواذ).
- تأييد برامج مثل العمل الإيجابى وبرامج التعليم متعددة اللغات للأطفال الذين يتكلمون الإنجليزية كلغة ثانية.
- تأييد التوسع فى حقوق الاقتراع.

- دعم حقوق الإنجاب (المقصود حق الإجهاض).
- دعم تنظيمات قوية خاصة بالبيئة.
- دعم وسائل الانتقال العامة.
- دعم المطالبات بالحد الأدنى للأجر.
- دعم تمويل الحكومة للبحث فى مجال بدائل الطاقة.
- معارضة عقوبة الإعدام.
- تأييد حقوق الحيوانات - كقضية سلوك إنسانى أخلاقى.
- تأييد الرقابة على استخدام الأسلحة.
- تأييد نظام للضريبة التصاعدية.

الاستخدام السلبى لمصطلح «ليبرالى»

يرجع الاستخدام السلبى لكلمة «ليبرالى» فى السياسات الأمريكية إلى ما قبل وقت إعلان الرئيس **چون كنيدى** - الذى يعد من الليبراليين - فى خطبته التى أعلن فيها قبوله لترشيح حزب نيويورك الليبرالى

لانتخابات الرئاسة فى ١٤ سبتمبر ١٩٦٠م، حيث فند كنيدى ادعاءات «خصومه» بأن «ليبرالى» يعنى «الشخص المتساهل فى السياسة الخارجية، والمعارض للحكومة المحلية، وغير المهتم بدولارات دافعى الضرائب».

لاحظ **چون لوكاكس** فى كتابه [***انتصار وانهيار الليبرالية***] تغيرا فى الاستخدام السياسى لمصطلح «ليبرالى» منذ الخمسينيات وما تلاها. فى عام ١٩٥١م، استخدم السناتور **چوزيف مكارثى** لمصطلح «الليبرالى» عندما أدان «تلك المؤامرة المخزية التى كانت عندما تنكشف أمام الأنظار آخر الأمر، فإن مبادئها سوف تستأهل دائما أن تشوه سمعة كل الليبراليين»، وأعلن قائد المحافظين السناتور **روبرت إيه. تافت** أنه ليس محافظا، بل «ليبرالى من الطراز القديم».

وأكد **لوكاكس** كذلك أن كلمة «ليبرالى» أصبحت كلمة قبيحة فى نظر ملايين الأمريكيين.

إن استخدام مصطلحات تحط من قيمة ذلك المصطلح مثل «الليبرالى ذو القلب الذى ينزف» [تهكم على أن الليبراليين يتظاهرون برقة قلوبهم على المستبعدين والمهمشين] و«الليبرالى الرعديد» [فيما يخص السياسة الخارجية] و«الليبرالى الذى يفرض الضريبة لمزيد من الإنفاق» و«ليبرالى راكب الليموزين» [المقصود المرفه على حساب دافعى الضرائب]، أصبحت تعبيرات شائعة فى التكتيكات السياسية فى السياسة الأمريكية المعاصرة. على سبيل المثال، فإن المستشار السياسى الجمهورى **آرثر. چيه فنكلشتين** معروف بتكراره لترديد كلمة «ليبرالى» فى الإعلانات

التليفزيونية بشكل سلبى بقدر الإمكان: ذاك ليبرالى. . «ذلك **چاك ريد** إنه ليبرالى. أى أنه على خطأ. اطلب الليبرالى **چاك ريد** وأخبره أن سجله فى الرفاهية أمر ليبرالى زيادة عن اللزوم بالنسبة لك».

يشعر الكثيرون من الساسة الليبراليين بالخجل من وصفهم بأنهم «ليبراليون» مفضلين مصطلحات من قبيل «تقدمى» أو «معتدل».

استخدمت **آن كولتر** ذات الميول المحافظة وصاحبة العمود الصحفى الشهير كلمة «ليبرالى» كسباب فى كتابها: ***كيف تتحدث إلى ليبرالى؟ - إذا كنت مضطرا لذلك!***. حيث شبهت الليبرالية بالخيانة. يبيع مكتب مطبوعات المحافظين دمية لـ **آن كولتر** تقول: «الليبرالى يكره أمريكا».

يستخدم مقدمو البرامج المحافظون من أمثال **راش لميبوا** و**شين هانيتى** شعارات معادية لليبرالية؛ أصدر الأخير كتابا بعنوان [***أنقذونا من الشر: اهزموا الإرهاب، والطغيان، والليبرالية***].

وجه المحافظون الاتهامات مراراً للنخبة الليبرالية، فكانت تنطوى على أن الليبراليين الأثرياء المثقفين ليسوا فى وضع يتيح لهم تقرير ما هو الأفضل لأمريكا المتوسطة [الطبقة المتوسطة فى أمريكا]. ففى انتخابات الرئاسة لعام ١٩٨٨م، اتهم نائب الرئيس آنذاك **چورچ بوش**، المرشح الديمقراطى **ميتشيل دوكاكيس** بأنه «ليبرالى بوتيك هارڤارد»، وفى أثناء انتخابات الرئاسة لعام ٢٠٠٤م، اتهمت الإعلانات التليفزيونية المرشح الديمقراطى **چون كيرى** بأنه «ليبرالى ثرى آخر من صفوة ولاية **ماساشوسيتس** الذى يزعم أنه رجل الشعب".

المفكرون الليبراليون الأمريكيون

بعض المفكرين الليبراليين الأمريكيين المشاهير:

- چون ديوى (١٨٥٩ - ١٩٥٢م).
- هربرت كرولى (١٨٦٩ - ١٩٣٠م).
- فرانكلين ديلانو روزڤلت (١٨٨٢ - ١٩٤٥م).
- چون كنيث جالبريث (١٩٠٨ -).
- چون راولز (١٩٢١ - ٢٠٠٢م).
- آرثر شيلزنجر الابن (١٩١٧ -).
- رونالد دوركين (١٩٣١ -).
- ريتشارد رورتى (١٩٣١ -).
- روبرت رايش (١٩٤٦ -).

تذكرت بمناسبة مرور عشرين عامًا على بدء مشروع القراءة للجميع عام ١٩٩٠، حكاية تقول إن الفيلسوف اليونانى "أرسطو" كان معلمًا للإسكندر المقدونى، وإنه استطاع أن يشحن وجدان الإسكندر، ويشحذ رغبته ولعًا بكل أشكال التعليم والقراءة، حتى إن الإسكندر لم يكن يظهر إلا وفى يده كتاب، لكن حدث خلال إحدى رحلاته إلى آسيا أن عانى قلة الكتب، فإذ به يأمر أحد قادة جيوشه أن يحضر له بعض ما يقرؤه وكأن هذه الحكاية قد جاءت تذكرها بمثابة حساب للنفس عما أنجزناه حتى لا يعانى أحد قلة الكتب وجودًا وثمنًا، فتجلت مكتبة الأسرة، التى بدأت عام ١٩٩٤، هى المصالحة الواقعية التى تجاوزنا بها تلك المشكلة، تحقيقًا للإتاحة العامة للكتاب، وذلك بالربط بين اتساع إصداراتها المتنوعة فى شتى مجالات المعرفة، والدعم المادى الذى تتمتع به أسعار تلك الإصدارات، فتجعلها فى متناول الجميع. وقد تلازم نشاط مكتبة الأسرة لسنوات عدة مع فعاليات مشروع القراءة للجميع، لكننا أخيرًا أكدنا ضرورة استمرار إصدارات مكتبة الأسرة طول العام، انطلاقًا من حكمة قديمة مازالت تعاصرنا، وهى أن مَن يستطيع القراءة، يستطيع رؤية ضعف ما يراه الآخرون.

سوزان مبارك

ISBN # 9789774214920
6 221149 017313

القراءة للجميع
مكتبة الأسرة ٢٠١٠

٢ جنيه